السيد حامد الباندرماوي

(١١١١-١١٧٢/١٦٩٩-١٧٥٨ أو ١٧٥٩)

وأثره عقود الدرر في حدود علم الأثر

"al-Sayyed Hâmid of Bandırma (1111-1172/1699-1758 or 1759) and his *'Ukūd al-durar fī hudûdi 'ilm al-athar*"

الأستاذ الدكتور عبد الله آيدينلي[1]

Abstract: Hamid b. Yusuf of Bandırma (1699-1759) is an Ottoman scholar who is said to be a descendant of the Prophet. After his first education in Istanbul, Hamid travelled to Syria, Egypt and Hijaz. After his journeys, he returned to Istanbul, where he continued his scholarly activities. He produced around eighty works of which only five came down to us. *Ukūd al-durar*, one of his extant works, is the fist dictionary of technical term in the field of hadith. In this work, he presents 167 terms, which he derived from 18 methodology works, in an alphabetic order.

Citation: Abdullah AYDINLI, "al-Sayyid Hāmid al-Bandirmavī (1111-1172/1699-1758 aw 1759) ve atharuhū '*Ukūd al-durar fī hudūd 'ilm al-athar*" (in Arabic), *Hadis Tetkikleri Dergisi* (*HTD*), I/2, 2003, 67-112.

Key words: Ottoman scholars, Ottoman muhaddiths, dictionary of technical terms, hadith, Hāmid b. Yūsuf of Bandırma.

حيات الباندرماوي في سطور

السيد ضياء الدين حامد بن الشيخ يوسف نظام الدين بن الشيخ حامد بن الشيخ أمر الله دده بن الشيخ عبد المؤمن بن محمود البانْدِرْماوي (بسكون النون وكسر الدال وسكون الراء) الأناضولي الحنفي النقشبندي، من سادات العلماء وعلماء السادات. ينتهي نسبه إلى جعفر الصادق ـ رحمه الله ـ

كان أبوه يوسف (١٠٨٢ـ ١١٦٥هـ) من مشايخ الطريقة الجلوتية وبنى تكية جلوتية في حي "عنادية" الكائنة بمنطقة "أسكدار" في إستانبول وعمل بها كشيخ وبالمساجد والجوامع كواعظ

ولد الباندرماوي بأسكدار سنة ١١١١هـ/١٦٩٩م. وهو أكبر أبناء أبيه. يعرف بـ"كوجوك حامد أفندي (يعني السيد حامد الصغير)". أخذ العلم عن كثير من العلماء والمشايخ على سبيل المثال عن والده يوسف وعن داود أفندي (ت.١١٥٠/١٧٣٧) والشيخ محمد بن حسين بن همات وغيرهم. أخذ عن محمد بن همات صحيح البخاري قراءة مرتين: مرة مقدار ربعه في جامع الأحمدية في أسكدار سنة

[1] أستاذ في كلية الالهيات بجامعة ساقاريا، تركيا، aaydinli@sakarya.edu.tr.

١١٤١ /١٧٢٨ بقرائة الشيخ محمد الزيتوني ومرة مقدار ثلثه في دار الحديث لوالدة سلطان سنة ١١٤٥ /١٧٣٢بقرائة الحافظ أحمد المقري. فاتصل سنده إلى البخاري بأحد عشر نفسا (راجع مادة 'المصافحة').

ثم سافر إلى الحرمين فمر بسوريا ومصر ولقي بهما أعاظم العلماء فأخذ عنهم أيضا. ثم ذهب إلى المدينة المنورة فجاورها واشتغل بالتأليف والتدريس. يذكر صاحب "عثمانلي مؤلفلري" (أي "المؤلفون العثمانيون") محمد طاهر البروسوي (ت.١٣٤٣هـ/١٩٢٦م) أنه عاد إلى باندرما بلدة أبيه (هي بلدة في تركيا على جنوب بحر مرمرة) فتوفي بها سنة ١١٧٢هـ / ١٧٢٦م وقبره في حظيرة تكية علي أفندي النقشبندية.

كان ـ رحمه الله ـ عالما مدققا وفاضلا كريما. وكان شديد الإنكار على الأحاديث الموضوعة ويرى نقلها والعمل بها سبب الخسارة حيث يقول؛ "الكذب على رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أشنع من الكذب على الغير. ونقل الحديث من غير معرفة بالصحة والضعف والوضع جسارة عظيمة وخسارة جسيمة" (ظ.'مقدمة'). وقال أيضا: "أقول؛ وقد صادفت كثيرا من الوعاظ في دار الملك وخارجها معتقدين نقل الأحاديث الموضوعة في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، وذلك جائز وناقله مأجور. وهذا اعتقاد باطل ومذهب عاطل. وبعض من فضلاء المنصفين ومن كبراء المحققين، سمعت من أفواههم يقولون؛ إنا نقول في تأليفاتنا وموعظتنا 'ورد في الخبر' أو 'وكذا ورد في الخبر' خوفا عن الكذب على خير البشر زاعمين أن الخبر غير الحديث عند أهل الأثر. وقد عرف في تعريف الحديث عند أهل النظر أن الخبر مرادف للحديث . وهو القول المعتبر. ففروا من ورطة وأوقعوا إلى آخر لكونهم راجلين من أصول حديث ابن حجر، عاطلين من استماع قواعد شرح نخبة الفكر. فها هو مرآة لأهل البصر ومبصر إلى حديث سيد البشر. فمن كان له سمع اعتبر. ومن كان له عين يضع على الأنف عند النظر. ومن كان أعمى ألقى خلفه ويذر ويصلى يومئذ في سقر. وما أدراهم ما سقر؟ نودوا؛ خذوه فغلوه، ثم الجحيم صلوه. كيف وهم أعداء الرسول في دينه من فروع وأصول. إن هذا لهو البلاء المبين. لكل واعظ ينقل كل شئ عين اليقين، وليس لهم علم اليقين. ألا وهو الخسران المبين، حق اليقين" (ظ. مادة 'الموضوع'). فلذلك كان يقول بوجوب "تعليم هذا العلم على الواعظين صونا لسانهم من الإفتراء والكذب على سيد المخلوقين" (ظ. 'مقدمة').

مؤلفاته

شارك الباندرماوي في أنواع من العلوم وألف فيها. قال محمد طاهر؛ "إن سبب عدم اشتهار اسم المؤلف بين العلماء والمشايخ هو عدم طبع مؤلفاته". وأضاف بأن المؤلف صرح في مقدمة كتابه عقود الفرائد بأن كتبه بلغت ثمانين مؤلفا، وأنه رأى كثيرا منها.

فمن مؤلفاته التي وجدنا أسمائها او نسخها ما يلي:

١- البدر التام في تخريج أحاديث شرعة الإسلام.

٢- تعريفات الفحول في الأصول (في أصول الفقه).

٣- تيجان فضائل الشهور وتبيان أحوال الموتى والقبور، منه نسخة في Berl. Oct. برقم ٣٥٥٠.

٤- جامع روايات الفهارس ولامع إجازات أرباب المدارس.

٥-جمع الفضائل وقمع الرذائل، منه نسخة في مكتبة راشد أفندي (قيصري/تركيا) برقم Ek-26125.

٦- جوامع النسم في جوامع الكلم . لعله وما ذكر إسماعيل باشا باسم "صوامع النسم في جوامع الكلم" الآتي ذكره برقم ١٠ نفس الكتاب.

٧- جيود التعريف.

٨- درة التيجان والقلانس ورونق الوعاظ والمجالس.

٩- ذيل صوامع النسم في جوامع الكلم.

١٠- صوامع النسم في جوامع الكلم. منه نسخة في مكتبة جامعة إستانبول برقم ٩٣٩.

١١- سيل العرم في جامع الكلم.

١٢- شريد المبنى سديد المعنى وصحيح المغنى.

١٣- شمامة الحنوط في شآمة من يلوط.

١٤- شهود الصحو (في النحو).

١٥- شهود الفالب (في الآداب).

١٦- شهود الفرائض (في الفرائض).

١٧- طنيين المجلجلات بتبيين المسلسلات في الحديث. منه نسخة في مكتبة بايزيد، قسم ولي الدين، رقم ٨٢٢.

١٨- عقود الدرر في حدود علم الأثر. وهو كتابنا هذا.

١٩- عقود الفرائد في حدود العقائد.

٢٠- عقود اللآلي.

مخلفات حكماء اليونان في معرفة (معرفات علم) الميزان (في المنطق والميزان).

٢١- ملجأ الواعظين عن افتراء الكاذبين ـ ترتيب موضوعات الصاغاني ـ.

٢٢- مهمات الكافي في العروض والقوافي.

مصادر الترجمة[2]

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي، استانبول، ١٣٦٤/١٩٤٥، ١/٣٥٦،٣١٧، ٢/١١٣.

تكملة الشقائق في حق أهل الحقائق لفندقلي إسماعيل أفندي، نشر الأستاذ المساعد الدكتور عبد القادر أوزجان، استانبول، ١٤٠٩/١٩٨٩، ص.٤٧٧، ٤٨٦،٤٨٤، ٥١٦.

[2] لمزيد من تفاصيل الترجمة انظر:
"Osmanlı Hadis Âlimlerinden Bandırmalı Küçük Hâmid Efendi'nin (1111-1172/1699-1758 veya 1759) Hayatı ve Eserleri", *Sakarya Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*, Sakarya 2003, 8, p. 1-11.

سفينة وصاف لحسين وصاف.

عثمانلي مؤلفلري لبروسهلي محمد طاهر، إستانبول، ١٣٣٣، مطبعة عامرة، ١/٦٢ـ٦٣.

طنين المجلجلات بتبيين المسلسلات، للسيد حامد الباندرماوي (مخطوطة).

عقود الدرر في حدود علم الأثر للسيد حامد الباندرماوي (مخطوطة).

مرآة الطرق لأحمد منيب أفندي، درسعادت ١٣٠٦، مطبعة جمال أفندي.

معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ٣/١٨١-١٨٢

هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، إستانبول، ١٩٥١، ١/٢٦٠ .

واردات منثورة لهاشم بابا (مخطوطة)

C. Brockelmann, *GAL S*, 2/937.

عقود الدرر في حدود علم الأثر

لم يصل إلينا من تصانيف السيد حامد الباندرماوي السابق ذكرها إلا خمس كتب، فيما نعلم الآن. منها عقود الدرر في حدود علم الأثر. يوجد منه نسخة واحدة فقط بخط المؤلف في مكتبة نورعثمانية الكائنة في إستانبول برقم ٦٢٤ وعدد أوراقها ٣٩ (وتحقيقنا هذا يستند على هذه النسخة). هذا الكتاب القيم معجم في مصطلحات علم الحديث، كما ينبئ اسمه. فلهذا ينبغي أولا أن نتحدث موجزا عن تاريخ معجم مصطلحات علم الحديث.

من المعلوم أن وقت بداية التصنيف في المعاجم الحديثية يرجع إلى العصر الثالث الهجري. هذه المعاجم كانت معروفة باسم 'غريب الحديث'. يذكر في أول من صنف في هذا النوع من المعاجم مؤلفان: أبو عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى وأبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠ هـ). لا يعرف وقت وفاة أبي عدنان غير أنه كان معاصرا لأبي عبيدة. فمن المحتمل أن يسبق أحدهما الآخر. لم يصل إلينا كتابا هذين المؤلفين. ثم تتابعت التصانيف في هذا النوع. فأول كتاب وصل إلينا من هذا النوع هو غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ). على هذا كانت بداية التصنيف في 'غريب الحديث' قديمة جدا[3]. لكن يبدو أن التصنيف في معجم مصطلحات هذا العلم تأخرت. أول كتاب في هذا النوع، فيما نعلم، هو كتابنا هذا. من أجل ذلك له قيمة تاريخية مع قيمته العلمية.

جمع المؤلف أولا مواد الكتاب من ثمانية عشر كتابا ورتب هذه المواد، وهي ١٦٧ ترجمة، على حروف المعجم (مراعيا الحرف الأول والثاني فقط من الكلمة)و ألف كتابه في مدة أسبوع ابتداء من ليلة المعراج أي ٢٦-٢٧ رجب . ثم بيضها في مدة أسبوعين فختمها في ليلة البراة ١٥ شعبان. بعد العيد (عيد الفطر؟) نسخ المؤلف نسخة ثانية لمصطفى دري زاده (ت.١١٨٨/١٧٧٤). ثم نسخ نسخة ثالثة وختمها يوم الأحد من عاشر ذي القعدة سنة ١١٦٥ وهي "للراغبين المشتاقين"!

[3] أنظر في هذا الموضوع: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ١/٣-٨(مقدمة التحقيق)، ٥؛ المعجم العربي، حسين نصار، ص. ٥٠-٦٥؛ معجم المعاجم تعريف بنحو ألف ونصف ألف من المعاجم العربية التراثية، أحمد الشرقاوي إقبال، بيروت، ١٤٠٧/١٩٨٧، ص.٢٣-٣٥.

السيد حامد عالم مدقق ومؤلف محقق. يذكر مصادر التي نقل منها في تعاريف المصطلحات ويقول للقارئ أحيانا؛ "إن اشتبهت فطبق تجده طابق النعل بالنعل" (ظ. مادة 'التعديل')، يعني أنه أمين وصادق فيما نقله. فهو هكذا. مع هذا يشاهد في بعض التراجم سوء فهم أو سوء نقل كما في ترجمتي 'القلامة' و'المستور'. لكن هذا قليل، نادر جدا.

يذكر المؤلف رأيه وترجيحه أحيانا في المادة مستعملا لفظة "أقول..." وإن كان الكتاب يتألف غالبا، وهذا أمر طبيعي إذا لاحظنا الموضوع، عن نقل آراء المؤلفين السابقين. يمكن أن نذكر هنا لمثل هذه المواضع تراجم 'الطبقة' و'العزيز' و'العلة' و'المتصل' و'المدلس' و'المرسل' و'المضطرب' و'المعنعن' و'الموضوع' و'النسخ'.

نشأ المؤلف في بيئة غير عربية. فلذا أحيانا يستعمل بعض التعابير مخالفا لقواعد النحو العربي واستعمال اللغة العربية. وقد قمنا بتصحيح بعض الأخطاء الظاهرة منها وأبقينا بعضها على حالها. ومن جهة أخرى يشاهد في لهجته أحيانا رشاقة وسجع. وهو يحاول كثيرا لاستعمال التعابير المسجعة. فلنذكر، على سبيل المثال، هذه الجمل:

"هذا خلاصة عبارة الأستاذ. والله أعلم بحقيقة المراد. وقد سبق الكلام في 'التدليس'. وهو نوع من التلبيس. ومرتكبه أشر من إبليس" (ظ. مادة 'المدلس').

"أقول؛ هذا التعريف جامع الأفراد، قامع الأجلاف، على ما هو الظاهر، فلا تكن من أهل الإعتساف" (ظ. مادة 'المضطرب').

"أقول؛ هذا الوهم إنما نشأ من استعمال 'عن' . لأن استعمال 'عن' أمارة الحذف والتعليق. ولذا احتاج إلى بيان الاتصال على التحقيق. ولكن قول الجمهور التصديق فيدفع الوهم بحسن الظن. وهو خير الرفيق" (ظ. مادة 'المعنعن').

"المفترق: وقد ذكرناه في 'المتفق'. وهما من مقولة الإضافة وتقابل التضاد. إذ بينهما كمال المخالفة والعناد كالبياض والسواد. فمن تعريف أحدهما يحصل تعريف الآخر. ولا ينكره أحد من العباد. لأن الأشياء إنما تنكشف بالأضداد، كالحركة وهي غير السكون وهي غير الحركة. فثبت المطلوب في الإضافات . فلا حاجة إلى الاختلافات" (ظ. مادة 'المفترق').

خلاصة القول أن عقود الدرر كتاب قيم في بابه من حيث إنه أول معجم في مصطلحات الحديث وجامع لكثير من المصطلحات، وهي أهمها، مع الإستناد على مصادرها الأساسية وإتقان أمانة ورشاقة أسلوب.

عقود الدرر في حدود علم الأثر

تأليف السيد حامد الباندرماوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص العلماء الكاملين بالإسناد المعنعن إبقاء له إلى يوم الدين. ورفع بعضهم فوق بعض بالعلو والنزول متصلين غير منقطعين. وشيدهم بتواتر افضاله فكانوا خير الوارثين فاتصل سندهم[4] بالعروة الوثقى لا انفصام لها[5] وهم على الحق ظاهرين[6].

و الصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل إلى كافة المخلوقين، وعلى آله وأصحابه الذين هم نشروا السنن حتى يأتيهم اليقين.

أما بعد؛ فيقول العبد المفتقر إلى الله الأحد الواحد، السيد حامد بن السيد الشيخ يوسف بن الشيخ حامد: لما فرغت عن ترتيب المسلسلات[7] بحروف معجم خطر ببالي أن أرتب حدود أصول الحديث كما تقدم وأبين بأي لفظ عرفوا [٢ظ] تلك الاصطلاحات وأجمع ما وقع في كتب الأصول من الاختلافات. فتتبعت كتب الأصول من تصانيف أئمة الفحول فجمعت المعرفات أولا ثم رتبتها ثم باشرت التعريفات متضمنا بالترجيحات والتحقيقات فوجدت في تلك الكتب مائة وسبعة وستين نوعا محدودا بلفظ مشترك متفق وبعضها بلفظ مغاير مفرق، بعد الاستقراء التام وكمال الاهتمام. وضممت إليها مصطلحات أخر[8] لم يعرف أحد من أهل الأثر مع أنها متعلقة في أصول الحديث والنظر فأدرجتها وعرفتها آخذا من تقريرات أساتيذنا حين التحصيل وبعضها بالمطالعة مختصرا غير التطويل.

فجمعت، بحمد الله تعالى، بعد الترتيب الجميل. ولم يسبقني أحد في هذا الباب حتى يشفي العليل. وهذه نعمة عظمى ودولة كبرى من ربنا الجليل. فأحدثها لدى الأقران والخليل.

و ذلك الجمع والتأليف حصل مقدار أسبوعين بكد وضعف بصر بلا شك ولا مين. ثم بيضت في ثلاث كراريس المطلوب، راجيا من الله تعالى أن يكون ذلك مقبولا غير معيوب. ورسمته بـ عقود الدرر في حدود علم الأثر.

و قد جمعت تلك الاصطلاحات والتعريفات من ثمانية عشر كتابا من الأصول والدرايات[9].

[4] استعمل المؤلف هنا اصطلاحات حديثية مثل 'الإسناد المعنعن' و'العلو' و'النزول' الخ موافقا لموضوع الكتاب.

[5] هذه الكلمات مقتبسة من قوله تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم" (البقرة، ٢٥٦).

[6] يشير المؤلف بهذه الجملة إلى هذا الحديث: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك" (مسلم، إمارة، ١٧٠). اختلف العلماء فيمن أريد بـ'الظاهرين على الحق' فقال بعض العلماء هم أهل الحديث (ظ. شرف أصحاب الحديث، ٢٥ وما بعدها؛ صحيح مسلم بشرح النووي، ٦٦/١٣-٦٧).

[7] لعله يريد كتابه المسمى بـ تلحين المجلجلات بتبيين المسلسلات.

[8] لعلها في ضمن الأنواع المذكورة. لأن التراجم الموجودة في الكتاب كلها ١٦٧ ترجمة.

[9] قوله "والدرايات" عطف تفسيري. لأنه كما قيل "أصول الحديث" و"علم الأثر" يقال له أيضا "علم الحديث دراية" كما سيجيء بيانه(حاشية.(

الأول: "مقدمة" الحافظ تقي الدين ابي عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري الشافعي ثم الدمشقي[10].

الثاني: "كتاب التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير"، مختصر "كتاب ارشاده" لشيخ الفن وفخر الأمجاد الحافظ ابن الصلاح الشهرزوري المقدم ذكره. ومختصره للحافظ الهمام مفتي الشام زين الإسلام الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي ـ قدس سره ـ [11].

الثالث: الألفية الموسومة بـ"التبصرة والتذكرة".

الرابع: شرح الألفية الموسومة بـ"شرح التبصرة والتذكرة". كلاهما للحافظ العلامة والمسند الفهامة زين الملة والدين تاج العلماء والمحدثين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي ـ نفعنا الله تعالي بعلومه ـ [12].

و الخامس: "كتاب فتح الباقي بشرح ألفية العراقي" للإمام العلامة والعمدة الفهامة زين الملة والدين خاتمة الحفاظ والمسندين قاضي القضاة زكريا بن محمد الأنصاري ـ عليه رحمة الباري ـ [13].

السادس: "نخبة الفكر".

والسابع: "شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، كلاهما لشيخ الإسلام والمسلمين خاتمة الحفاظ والمجتهدين أستاذ الدنيا عين اليقين شهاب الملة والدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المصري الشافعي ـ رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه ـ [14].

الثامن: "شرح القصيدة الإشبيلية" للإمام الحافظ الهمام أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي[15].

التاسع: "كتاب زوال الترح في شرح منظومة ابن الفرح" للشيخ الامام الحافظ الهمام أبي عبد الله

[10] أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوري المحدث الفقيه الأصولي الشافعي، ولد سنة ٥٧٧هـ/١١٨١م في قرية من شهرزور التابعة لأربل شمالي العراق فنسب إليها. وكان لقب أبيه صلاح الدين فنسب إليه وعرف بـ'ابن الصلاح'. نشأ في بيئة علم وأخذ الفقه من أبيه ثم رحل في طلب العلم وتلقى عن الشيوخ فحصل العلوم بأنواعها وعني بعلم الحديث خاصة حتى إذا أطلق الشيخ' في علماء الحديث كان المراد به هو. ثم أقام في بلاد الشام ونشر العلم فدرس وصنف وعاش حياة مثالية إلى أن توفي بدمشق سنة ٦٤٣هـ/١٢٤٥م. ترك ابن الصلاح تصانيف كثيرة في شتى العلوم بما فيها علوم الحديث أشهر وأحسن كتاب ألف في علم الحديث. هذا الكتاب الممتع يعرف أيضا بمقدمة ابن الصلاح. عنى به العلماء عناية لم يبدهن في مصنف في علم الحديث قبله ولا بعده.. "فلا يحصى كم ناظم له ومختصر ومستدرك عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر" كما قال ابن حجر في مقدمة كتابه نزهة النظر (لطائفة من المؤلفات المخرجة عليه انظر قسم 'علم الحديث والمؤلفات فيه /علوم الحديث' من مقدمتنا). طبع علوم الحديث مرارا.

[11] الإرشاد مختصر علوم الحديث لابن الصلاح. لكن هذا المختصر لأبي زكريا يحيى النووي، لا لابن الصلاح. اختصر النووي علوم الحديث أولا فسماه إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم . ثم اختصره ثانيا فسماه التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. كلا المختصرين مطبوعان.

[12] أبو الفضل عبد الرحيم العراقي المصري ولد بالقاهرة سنة ٧٢٥. كان أسلافه عراقيين فنسب إلى العراق. ولد أبو الفضل بالقاهرة سنة ٧٢٥ وتوفي سنة ٨٠٦. كان إماما حجة محدثا فقيها أصوليا عالما بالقراءات وله تصانيف كثيرة.

[13] أبو يحيى زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي السنكي القاهري، ولد بسنيكة من أعمال الشرقية بمصر سنة ٨٢٥ أو ٨٢٦. انتقل إلى القاهرة وأقام وتوفي بها سنة ٩٢٥ أو ٩٢٦. كان بارعا في علوم شتى. كتبه المطبوعة تزيد على عشرين .

[14] شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني ولد بمصر سنة ٧٧٣ وتوفي بها سنة ٨٥٢. كان محدثا فقيها مؤرخا. له عدة كتب في علم الحديث والرجال. يروى أن مؤلفاته تزيد على خمسين ومائة مؤلفا.

[15] أبو عبد الله محمد به أحمد بن عبد الهادي ابن قدامة المقدسي ولد سنة ٧٠٤ وتوفي سنة ٧٤٤ بدمشق. كان فقيها أصوليا محدثا مفسرا.

عز الدين ابن جماعة الكناني الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ [16].

العاشر: "مقدمة" الشنشوري[17] في مصطلح الحديث الموسومة بـ"المختصر في مصطلح أهل الأثر".

الحادي عشر: "خلاصة الفكر في شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر"[18] للإمام العلامة الهمام الفهامة الشيخ عبد الله بن الشيخ المسند المعمر الرحلة بهاء الدين محمد بن الشيخ جمال الدين عبد الله بن الشيخ صالح نور الدين علي العجمي الشنشوري الشافعي الفرضي. وأخبره أبوه أن مولده سنة خمس أو ست وثلاثين وتسعمائة.

الثاني عشر:"شرح وجيز علي أرجوزة"، [٣ب] كلاهما للإمام العلامة والمحقق الفهامة شيخ أم القاري أعلم جمع الورى الشيخ صنع الله الحلبي ثم المكي، أستاذ والدي، قدس سره[19]. فانه قد قرأ عليه تلك الأرجوزة مع الشرح سنة ١١١٥ وقت مجاورته في مكة المكرمة، زادها الله شرفا وتعظيما، بعد الاستنساخ من نسخته ـ قدس الله سره ـ وذلك الكتاب الآن موجود عندي بخط الوالد، قدس سره.

الثالث عشر: "خلاصة نخبة الفكر في مصطلح أهل الحديث والأثر".

والرابع عشر: "شرح خلاصة نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر".

والخامس عشر: "نتيجة النظر في علم الأثر"، كلها لخاتمة المحدثين وعلامة المسندين شيخنا وسندنا ومولانا الشيخ محمد بن حسن ابن همات دمشقي الدار، منشؤه في أسكدار، قراره دار الملك فنعم دار القرار[20].

السادس عشر: "تعريفات" سيد المحققين وسند المدققين السيد علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني ـ قدس سره ـ[21].

السابع عشر: " كتاب الأمم لإيقاظ الهمم" للقطب الرباني والغوث الصمداني الشيخ إبراهيم الكردي الكوراني ـ عليه تقديس السبحاني ـ[22].

[٤أ] الثامن عشر: "مبين المعين لفهم الأربعين" للعلامة المحقق والفهامة المدقق المنلا علي القاري ـ عليه رحمة الباري[23].

[16] محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة الكناني الحموي المصري المعروف بـ'ابن جماعة'، ولد بطريق ينبع سنة ٧٤٩ وتوفي بالقاهرة سنة ٨١٩. كان فقيها أصوليا محدثا.

[17] هو عبد الله بن محمد بن عبد الله الشنشوري – والشنشور من قرى المنوفية بمصر–، ولد سنة ٩٣٥ أو ٩٣٦ وتوفي سنة ٩٩٩. كان فرضيا حاسبا محدثا أصوليا. ومن مختصره نسخ في مخطوطات موصل الكائنة في بغداد.

[18] من خلاصة الفكر نسخة في دار الكتب الملكية في برلين، رقمها ١١٢٢، ونسخ في غيرها من المكتبات.

[19] هو صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي، توفي سنة ١١٢٠. كان واعظا أديبا محدثا فقيها.

[20] أبو عبد الله محمد بن حسن ابن همات الدمشقي ثم القسطنطيني، ولد بدمشق سنة ١٠٩١ وسكن إستانبول وتوفي بمصر سنة ١١٧٥.

[21] أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي يعرف بـ'السيد الشريف'. ولد بجرجان سنة ٧٤٠ وتوفي بشيراز سنة ٨١٦. كان عالما حكيما مشاركا في أنواع من العلوم. وتعريفاته مشهور مطبوع.

[22] هو إبراهيم بن حسن الكوراني الشهرزوري الكردي الشافعي، ولد سنة ١٠٢٥ وتوفي سنة ١١٠١. كان عالما جامعا بين العلوم العقلية والنقلية فقيها محدثا وله مصنفات كثيرة. وكتاب الأمم لإيقاظ الهمم في مصطلح الحديث طبع في حيدرآباد سنة ١٣٢٨هـ، في ١٣٤ ص.

[23] المنلا علي القاري هو نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي، توفي سنة ١٠١٤ .كان محدثا فقيها وصنف كتبا كثيرة، منها المبين المعين لفهم الأربعين. وهو شرح الأربعين النووية، طبع سنة ١٣٢٨/١٩١٠ في المطبعة الجمالية، في ٢٣٩ ص.

مقدمة

اعلم أن لكل علم موضوعا وغاية.

فموضوع هذا العلم، وهو أصول الحديث، الراوي والمروي من حيث الرد والقبول. فإن هذا العلم يبحث عن أحوال الراوي والمروي من حيث الرد والقبول. وقد تصفحت كتب الأصول التي ذكرت أساميها الآن وكل الكتب المذكورة قاطبة يبحث عن أحوال الراوي والمروي بأنه ان اتصل السند بنقل عدل تام الضبط سالما عن العلة والشذوذ فهو الصحيح لذاته مقبول بلا شبهة، وان انقطع أو لم يوجد العدالة والضبط معلولا شاذا يكون منحطا عن درجة الصحة. وان كان له طعن أو تهمة كالفسق والجهل والغفلة والكذب يكون مردودا. وإذا كان الراوي مردودا مجروحا يكون المروي مردودا مجروحا من هذا الطريق إلا أن يوجد له متابع شاهد من غير الطريق سالما من القيود فهو مقبول عند شاهد ومشهود.

وأما غايته فمعرفة ما يقبل وما يرد من ذلك. فغاية الكلام ونهاية [٤ب] المرام معرفة المقبول والمردود منهما علي ما حققه الأئمة الأعلام كقاضي القضاة زكريا بن محمد الأنصاري[24] والعلامة الشنشوري والعلامة صنع الله الحلبي. وتبعهم شيخنا العلامة محمد ابن همات، قدس سره وسلم سره.

وإذا كان الأمر كذلك فتعليم هذا العلم كان واجبا على الواعظين صونا لسانهم من الافتراء والكذب علي سيد المخلوقين[25]. وبتركهم كانوا آثمين. إذ ربما يكذبون على رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ـ، والكذب على رسول الله ـ صلي الله عليه وسلم ـ أشنع من الكذب على الغير. ونقل الحديث من غير معرفة بالصحة والضعف والوضع جسارة عظيمة وخسارة جسيمة.

ولهذا العلم خمسة أسماء: "أصول الحديث" و"علم الأثر" و"علم الحديث دراية" و"مصطلح الحديث" و"مصطلح أهل الحديث". وكثرة الأسماء يدل على شرف المسمى. ألا ترى أن لله تسعة وتسعين اسما. وأسماء نبينا ـ صلى الله عليه وسلم ـ أزيد من مائة، على ما جمعه الإمام الجزولي في الدلائل[26]. ولليلة النصف من شعبان أسماء كثيرة، حتى أوصل[٤٥] ابو الخير الطالقاني[27] الاثنين وعشرين اسما. ولليلة القدر أربعة أسماء: "ليلة البركة" و"ليلة السلام" و"ليلة الرحمة". كذا في تحفة الإخوان في ميعاد رجب وشعبان ورمضان للشيخ احمد حجازي الفشني[28].وقد أودعناها في موعظتنا الموسومة بتيجان فضائل الشهور وتبيان أحوال الموتي والقبور. فإن تطلب المقامين ترشد بلا شك ولا مين. وكذلك للكعبة أسماء كثيرة، وللمدينة كذلك. وللعارف يكفي بما هنالك.

[24] ظ. فتح الباقي،١/٧.

[25] المرسلين (حاشية: صح)

[26] الجزولي هو أبو عبد الله محمد بن سليمان بن عبد الرحمن الجزولي الحسني الشاذلي، كان من أهل سوس المراكشية وكان فقيها صوفيا، توفي سنة ٨٧٠. له دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبي المختار. ذاع صيت هذا الكتاب في أنحاء العالم ال سلامي كله فطبع مرارا.

[27] هو أبو الحسين أحمد بن إسماعيل بن يوسف القزويني الطالقاني الشافعي أبو الخير، ولد بقزوين سنة ٥١٢ وشارك بعلوم كثيرة. كان فقيها مقرئا صوفيا واعظا وتوفي سنة ٥٩٠.

[28] هو شهاب الدين أحمد بن حجازي الفشني الشافعي، لا تعرف سنة وفاته غير أنه كان حيا سنة٩٧٨. كان محدثا وله تحفة الإخوان في قراءة الميعاد في رجب وشعبان ورمضان. طبع هذا الكتاب بمصر أولا سنة ١٢٩٧ ثم أعيد طبعه مرارا.

ولهذا العلم شرف عظيم. إذ هو مفتاح قول رسول كريم. وصاحبه أعظم ممن هو خال من هذا العلم الشريف. والغافل عنه بعيد عن المحفل اللطيف كصاحب الكشاف[29] والبيضاوي[30] وأبي السعود المفتي[31] والغزالي[32] وغيرهم. فإنهم، وان كانوا أعظم من جبل ق، لكنهم أدرجوا الأحاديث الموضوعة في تآليفهم لعدم معرفتهم المقبول والمردود عند المحدثين. وإذا أردت التحقيق فطالع ذيل موضوعات علي القاري[33]، فإنه ساقي المعللين والمتعطشين من أصول البخاري. وهو تابع في المعنى [٥ب] الإمام السخاوي[34]، إذ هو اختصر المقاصد الحسنة. فلا تجادل بالسيئة بإطالة الألسنة. ولنشرع المقصود بإذن المعبود.

باب الهمزة

الإتصال: عدم السقوط في السند من أوله إلي منتهاه. كذا أستفيد من كلام شيخنا خاتمة الحفاظ والمحدثين وعلامة الفقهاء والمسندين الشيخ محمد ابن همات ـ سهله الله جميع المهمات ـ في كتابه الموسوم بـ نتيجة النظر في علم الأثر.

[قارن بـ التبصرة، ١٢/١، ١١٢؛ فتح المغيث، ١٧/١، ٩٣ ومراجع مادة 'المتصل'].

الأثر: الحديث مرفوعا كان او موقوفا على المعتمد. ويرادفه "السنة" عند بعض، وأخص عند بعض آخرين. كذا في نتيجة النظر في علم الأثر للأستاد العلامة والمحدث الفهامة الشيخ محمد ابن همات ـ يسره الله جميع المهمات ـ. وقال أبو القاسم الفوراني[١] : "من الخراسانيين الفقهاء يقولون؛ الأثر ما يروى عن الصحابة". كذا ذكره الحافظ العلامة زين الملة والدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر العراقي في شرح الألفية الموسومة بـ التبصرة والتذكرة[٢]. [٦آ] وقال الحافظ ابن الصلاح في المقدمة: "الأثر مرادف الموقوف. فإن الموقوف ما يروى عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلي رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ. هكذا في اصطلاح الفقهاء الخراسانيين. قال أبو القاسم الفوراني، فيما بلغنا عنه؛ "الفقهاء يقولون؛ الخبر ما يروى عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، والأثر ما يروى عن الصحابة ـ رضي الله

[29] هو أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، ولد بزمخشر من قرى خوارزم سنة ٤٦٧ وتوفي بجرجانية خوارزم. كان مفسرا محدثا متكلما نحويا لغويا. من مصنفاته التفسير المسمى بـ الكشاف عن حقائق التنزيل مشهور قيم ذو أهمية إلا أنه أدرج فيه أحاديث موضوعة لاسيما في فضائل السور.

[30] هو عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي المفسر الفقيه، توفي سنة ٦٨٥. وهو أدرج أيضا في تفسيره القيم المشهور المسمى بـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل أحاديث موضوعة خاصة في فضائل السور.

[31] هو أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، ولد بقرية قريبة من إستانبول سنة ٨٩٨ وتوفي بها سنة ٩٨٢ ودفن بجوار أبي أيوب الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ. كان مفسرا فقيها أصوليا شاعرا. تفسيره المسمى بـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم مشهور متداول. وفيه أيضا أحاديث موضوعة لاسيما في فضائل السور.

[32] هو حجة الاسلام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي، ولد بالطابران في خراسان سنة ٤٥٠ وتوفي بها سنة ٥٠٥. كان فقيها أصوليا متكلما حكيما صوفيا مشاركا في أنواع من العلوم، غير أنه أدرج في كتابه القيم إحياء علوم الدين أحاديث ضعيفة واهية لا أصل لها كما تظهر في تخريج العراقي المسمى بـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار.

[33] ظ. الأسرار المرفوعة، ص.٣٩٨ وما بعدها.

[34] هو أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (نسبة إلى سخا قرية من قرى مصر) المصري الشافعي نزيل الحرمين، ولد سنة ٨٣١ وتوفي بالمدينة المنورة سنة ٩٠٢. كان بارعا في الفقه والحديث والقرءات والعربية. من مصنفاته القيمة المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. جمع فيه أحاديث مشتهرة بين الناس على الحروف وبين مراتبها من الصحة والضعف وأقوال العلماء فيها. وفي آخر الكتاب رتب الأحاديث ثانيا على الأبواب. والكتاب طبع غير مرة.

عنهم -"[3]. انتهى. وقال الحافظ زين الدين القاضي زكريا في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: "وبعض أهل الفقه سماه - اي الموقوف - الأثر. ويسمي المرفوع الخبر. وأما المحدثون فقال النووي إنهم يطلقون الأثر علي المرفوع والموقوف"[4]. انتهى. وأيد هذا المعنى الإمام العلامة عبد الله بن الشيخ بهاء الدين الشنشوري الفرضي الشافعي في كتابه الموسوم بـ خلاصة الفكر في شرح المختصر في مصطلح أهل الأثر حيث قال فيه؛ "وسماه - أي الموقوف - بعض الفقهاء من الشافعية الأثر، ويسمي المرفوع الخبر.قال الشيخ زكريا - رحمه الله -؛ وأما المحدثون فقال النووي - رحمه الله - إنهم يطلقون الأثر على المرفوع [٦ب] والموقوف. فائدة: والمقطوع يلحق بالموقوف فيسمى بالأثر كما صرح بذلك الشهاب ابن حجر". انتهى. أقول؛ وأما تصريحه بذلك فقد وجدته كذلك في شرح النخبة له حيث قال؛ "ويقال للأخيرين - أي الموقوف والمقطوع - الأثر"[5].انتهى. وقد وجدت أيضا قول الإمام الحافظ الهمام مفتي الشام دين الإسلام محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي - قدس سره - في كتاب التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، مختصر كتاب إرشاد من أصول الحديث للحافظ تقي الدين أبي عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري الشافعي[6]، قال فيه: "النوع السابع الموقوف. هوالمروي عن الصحابة قولا لهم أو فعلا أو نحوه، متصلا كان أو منقطعا. ويستعمل في غيرهم مقيدا، فيقال: وقفه فلان علي الزهري ونحوه. وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر. وعند المحدثين كله يسمى أثرا"[7]. انتهى. وقال الحافظ العلامة أبو عبد الله عز الدين بن جماعة الكناني في شرحه على منظومة ابن الفرح الإشبيلي في قوله؛ "وأمري موقوف عليك وليس علي أحد إلا عليك المعول" ؛ تنبيه: الأثر يطلق على [٧آ] المروي، سواء كان عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو عن الصحابي. قال النووي - رحمه الله - ؛ هذا هو المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف. وقال الفقهاء الخراسانيون؛ الأثر ما يضاف إلى الصحابي موقوفا عليه. قلت؛ فكل واحد من الموقوف والمرفوع أخص من الأثر مطلقا. والأثر أعم مطلقا".انتهى.

[١) هو عبد الرحمن بن محمد الفوراني المروزي الشافعي، ولد سنة ٣٨٨ وتوفي سنة ٤٦١. كان فقيها أصوليا محدثا؛ ٢) التبصرة، ١٢٣/١؛ ٣) علوم الحديث، ٤١ - ٤٢؛ ٤) فتح الباقي، ١٢٣/١؛ ٥) نزهة النظر،٦٥؛ ٦) الإرشاد للنووي أيضا لا لابن الصلاح، كما نبهنا عليه قبل هذا؛ ٧) التقريب،١٨٤/١. وقارن بـ فتح المغيث، ٩/١، ١٠٣-١٠٤؛ علي القاري، ١٤، ١٦، ١٩٠؛ توضيح الأفكار، ٢٦١/١].

الإجازة: هو إذن الشيخ للطالب في الرواية لفظا أو كتبا يفيد الإخبار الإجمالي. كذا أستفيد من عبارة شيخنا محمد ابن همات - سلمه الله من الآفات - في النتيجة.

[قارن بـ علوم الحديث، ١٣٤؛ توجيه النظر، ٢٠٤].

الإجازة الخاصة بالخصوص: هو أن يقول الشيخ للطالب؛ "أجزتك كتاب البخاري، مثلا، أو ما اشتملت عليه فهرستي".

الإجازة الخاصة بالعموم: هو أن يقول الشيخ لتلميذه؛ "أجزتك مسموعاتي أو مجموع رواياتي".

الإجازة العامة: وهو أن يقول الشيخ؛ "أجزت المسلمين أو أهل زماني أو الحاضرين في هذا المجلس أو في هذه البقعة". كذا استفدت كلها من عبارة النووي في التقريب[1].

[١) ظ. التقريب، ٢٩/٢ وما بعدها].

أسماء الرجال: كتاب يشتمل على أسماء الرواة في كتب [٧ب] الحديث مرتبا بحروف معجم باحثا عن أحوالها توثيقا وتجريحا وتصحيحا وتضعيفا كالكاشف[1] للحافظ الذهبي (ت.٧٤٨) والتهذيب والتقريب[2] لابن حجر (ت.٨٥٢) وغيرها. والله أعلم.

[١) ألف في الرواة الذين لهم رواية في الكتب الستة غير واحد من الكتب. منها الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي (ت.٦٠٠). هذبه الحافظ أبو الحجاج المزي (ت.٧٤٢) وسماه تهذيب الكمال في أسماء الرجال. ثم اختصر الذهبي تهذيب الكمال وسماه تذهيب التهذيب ثم اختصر التذهيب وسماه الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. طبع الكاشف بالقاهرة سنة ١٣٩٢/١٩٧٢ بتحقيق عزت علي عيد عطية وموسى محمد علي الموشى في دار النصر للطباعة؛ ٢) اختصر ابن حجر العسقلاني تهذيب الكمال للمزي السابق ذكره وزاد عليه فوائد كثيرة وسماه تهذيب التهذيب. ثم لخصه في تصنيف لطيف وسماه تقريب التهذيب. طبع التهذيب في حيدر آباد سنة ١٣٢٧ هـ والتقريب في دهلي سنة ١٣٢٠ هـ وفي بيروت سنة ١٣٩٥/ ١٩٧٥ (بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف)].

الإسناد: هو طريق حكاية المتن. وقيل رفع الحديث إلى قائله . كذا ذكره العلامة الشنشوري في شرح المقدمة.

[قارن بـ فتح المغيث، ١٧/١؛ فتح الباقي، ١٣/١؛ تدريب الراوي، ٤٢/١؛ علي القاري، ١٩، ٥٤، ١٦٤، ١٦٥، ١٩٤].

الإسناد العالي: ما قلت رجاله. وضده 'النازل'. وهو ما كثر رجاله. قال أحمد (ت.٢٤١)؛ "طلب الإسناد العالي سنة"[1]. قيل ليحيى بن معين (ت.٢٣٣) في مرض موته الذي مات فيه؛ "ما تشتهي؟". قال؛ "إسناد عال وبيت خال!"[2]. وللعلو أقسام، أفضله القرب من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بإسناد لطيف غير ضعيف. وذلك من أجل أنواع العلو. قال الإمام محمد بن أسلم (ت.٢٤٢)؛ "قرب الإسناد قربة إلى الله"[3]. كذا في شرح الإشبيلي لعز الدين ابن جماعة والحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (ت.٧٤٤).

[١) الجامع لأخلاق الراوي، ١٢٣/١؛ علوم الحديث، ٢٣١؛ ٢) علوم الحديث،٢٣١؛ ٣) التبصرة، ٢٥١/٢؛ تدريب الراوي، ١٦٠/٢].

الإسناد المعنعن: هو الذي قيل فيه؛ 'فلان عن فلان'. وعده الناس من قبيل المرسل. والصحيح الذي عليه الجمهور أنه من قبيل المتصل. وحكاه أبو عمرو الداني[1] إجماعا. كذا ذكره ابن جماعة.انتهى[2].

[١) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد القرطبي، أصله من 'دانية' بلدة بالأندلس. رحل إلى المشرق ثم عاد إلى بلدته فتوفي بها سنة ٤٤٤. كان حافظا مقرئا محدثا صاحب مصنفات كثيرة ٢) ظ. مراجع 'المعنعن'].

[٨أ] **أصول الحديث**: هو علم يبحث فيه عن أحوال الأحاديث النبوية من حيث الرواية. وقيل؛ هو علم يعرف به عن حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد. كذا في فتح الباقي في شرح ألفية العراقي[1] للقاضي زكريا. وتبعه الشنشوري - رحمه الله - في شرح خلاصة الفكر، وشيخ والدي صنع الله الحلبي في شرح أرجوزته.

[١) فتح الباقي، ٧/١].

الأطراف: هو كتاب ذكر فيه طرف الحديث الدال علي بقيته بجمع أسانيده إما مستوعبا وإما متقيدا بكتب مخصوصة، كـ أطراف الحافظ المزي[1]. كذا أستفيد من توضيح النخبة[2] لابن حجر العسقلاني.

[(١) هو في أطراف الكتب الستة وعنوانه الخاص: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. طبع في بومباي سنة ١٣٨٤/١٩٦٥ في المطبعة القيمة وبهامشه النكت الظراف على الأطراف لابن حجر؛ ٢) نزهة النظر، ٩٥. وقارن بـ فتح المغيث، ٣٤١/٢؛ علي القاري، ٢٦٨].

الاعتبار: هو تتبع طرق الحديث من الجوامع والمسانيد والأجزاء، ليحصل العلم بأنه هل له متابع أم لا. وقال العلامة الشنشوري في مقدمته؛ "الاعتبار هو النظر في طرق الحديث ليعلم على شارك راويه الذي يظن تفرده به راو آخر فيما رواه من ذلك الحديث في شيخه أو شيخ شيخه فما فوقه أم لا". انتهى.

[قارن بـ فتح المغيث، ١٩٥/١؛ تدريب الراوي، ٢٤١/١؛ علي القاري، ٩٤].

باب الباء الوحدانية التحتية

[٨ ب] **البدل**: وهو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريْق. عرفه ابن حجر في شرح النخبة[1]. قال النووي في التقريب؛ "البدل هو أن تقع لك حديث عن مثل شيخ مسلم من غير الجهة"[2]. انتهى.

[(١)نزهة النظر، ٦٨؛ ٢) التقريب، ١٦٥/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٣/٣؛ تدريب الراوي،١٦٥/٢؛ علي القاري، ١٩٦].

باب التاء المثنات الفوقية

التابعي: هو من لقي الصحابة ولو غير مؤمن بالنبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ . وليس السماع أو التمييز أو طول الصحبة والملازمة شرطا. كذا في نتيجة النظر في علم الأثر للأستاذ محمد ابن همات ـ سلمه الله عن الآفات ـ. وهكذا عرف ابن حجر العسقلاني في شرح النخبة. ثم قال؛ "وهو المختار"[1]. ورجح الإمام الشنشوري تعريف ابن حجر على تعاريف أخر في شرحه خلاصة الفكر في مصطلح أهل الأثر. هذا هو القول المعتبر عند أئمة الحديث والأثر.

[(١) نزهة النظر، ٦٣. وقارن بـ فتح المغيث، ١٣٩/٣؛ تدريب الراوي، ٢٣٤/٢؛ علي القاري،١٨٤]

التجريح: هو أن يخبر الثقة في حق الراوي بأوصاف يوجب عدم قبول الرواية كـ'كذاب' و'دجال' و'وضاع' و'متروك' وغيرها. كذا استفدت من كتب المحدثين.

[قارن بـ فتح المغيث، ٣٤٣/١؛ توضيح الأفكار، ٢٦٨/٢؛ الباعث الحثيث، ١٠٥].

التحريف: هو الخطأ في الحروف بالشكل كقراءة 'حجر' بتحريك [٩آ] الأول والثاني، و'حجر' بتحريك الأول وإسكان ثانيه. كذا في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي[1] للقاضي زكريا الأنصاري.

[(١) فتح الباقي، ١٧٤/٢. وقارن بـ الباعث الحثيث، ١٧٢؛ علي القاري، ١٤٤]

تخريج كتاب فلان: هو كتاب يشتمل علي أحاديث كتاب الفلاني، باحثا فيه عن مراتب تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف والوضع والقبول والرد كتخريج الإحياء للحافظ العراقي (ت.٨٠٦)، كبير وصغير[1]، وتخريج الهداية للزيلعي (ت.٧٦٢)[2] وتخريج شرح العقايد لعلي القاري

(ت.١٠١٤)[3] وتخريج المنهاج والمختصر للإمام الزركشي (ت.٧٩٤)[4] وتخريج البيضاوي للحافظ السيوطي (ت.٩١١)[5] ولشيخنا محمد بن همات٥ وتخريج شرح شرعة الإسلام الموسوم بـ البدر التام للفقير. ولكن لم يكمل الآن، فنرجو الامتنان من الله المعين المنان.

[(١) خرج العراقي أحاديث الإحياء للغزالي في كتاب كبير فسماه إخبار الأحياء بأخبار الإحياء. ثم عندما بيضه اختصره فسماه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار. وهذا التخريج قيم مفيد لا يستغني عنه من يقرأ الإحياء لما فيه أحاديث ضعيفة وواهية بل لا أصل لها. والكتاب مطبوع في هامش الإحياء؛ ٢) الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي (ت. ٧٦٢) خرج الأحاديث الواقعة في كتاب الأحناف المشهور الهداية لعلي بن أبي بكر المرغناني الحنفي (ت.٥٩٣) في كتاب فسماه نصب الراية لأحاديث الهداية . وهو من أشهر كتب التخريج وأجودها وأنفعها. والكتاب طبع في أربع مجلدات؛ ٣) خرج علي بن سلطان محمد الهروي القاري الأحاديث الواقعة في شرح العقائد لسعد الدين عمر ين مسعود التفتازتني (ت.٧٩١) في كتاب فسماه فرائد القلائد في تخريج أحاديث شرح العقائد . منه نسخة في مكتبة إبراهيم باشا الكائنة في إستانبول، برقم ٢٩٧ (١٨٤آ-١٨٩ب)؛ ٤) تخريج الزركشي هذا يسمى المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر. منه نسخة في الظاهرية الكائنة بدمشق برقم ٣٢٤ حديث؛ ٥ (اسم تخريج ابن همات تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي، منه نسخة في مكتبة ولي الدين (برقم٥١١) وفي مكتبة سليم آغا (برقم ١٥٣) الكائنتين في إستانبول].

تخريج الساقط: وهو أن يكتب الكاتب بعد ظهور سهوه السقط مخيرا بين الجهتين، إذا كان السقوط من وسط السطر . والي جانب اليمين، إذا كان من أوله. والي جانب اليسار، إذا كان في آخره مراعيا في كل حال تعدد السقط وسعة المحل.كذا أستفيد من شرح ألفية العراقي[1].

[(١) فتح الباقي، ١٣٧/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٧٢/٢؛ تدريب الراوي، ٧٩/٢؛ علي القاري، ٢٦٣].

تدليس الإسناد: هو إسقاط الراوي شيخه لصغره [٩ب] أو ضعفه، ارتقاء لشيخ شيخه فمن فوقه بـ"عن" ونحوها. كذا عرفه الشنشوري في المقدمة. وقال النووي في التقريب؛ "تدليس الإسناد بأن يروي عمن عاصره ما لم يسمعه منه موهما سماعه قائلا؛ "قال فلان" أو "عن فلان" ونحوه. وربما لم يسقط شيخه وأسقط غيره، ضعيفا أو صغيرا، تحسينا للحديث"[1]. انتهى.

[(١) التقريب، ٢٢٣/١ ـ ٢٢٤. وقارن بـ فتح المغيث، ١٦٩/١؛ تدريب الراوي، ٢٢٣/١؛ علي القاري،١١٥-١١٦].

تدليس الشيوخ: هو أن يصف الشيخ بما لا يعرف من اسم أو كنية أو لقب أو غيره. كذا في مقدمة الشنشوري. وقال النووي؛ "تدليس الشيوخ، هو أن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف. وهو مكروه أخف كراهة من تدليس الإسناد"[1]. انتهى ملخصا.

[(١) التقريب، ٢٢٨/١].

تدليس التسوية: وهو أن يروي حديث ثقتين لقي أحدهما فيرويه عن الثقة الأول ويسقط الضعيف من بينهما . كذا عرفه الشنشوري في مقدمته.

[قارن بـ فتح المغيث، ١٧٢/١، ١٨٢؛ تدريب الراوي، ٢٢٤/١؛ علي القاري، ١١٨].

الترجمة: هي بيان أحوال الراوي من حيث الولادة والوفاة، ومن حيث انه مقبول الرواية أو مردودها، جرحا وتعديلا. ويطلق "الترجمة" في كتب الأحاديث علي عبارة المصنف [١٠آ] قبل شروع

الحديث والسند كما في البخاري "كتاب العلم"، "باب ليلة القدر"، وفي المصابيح[1] "فصل في الوسوسة" و"فصل في الخطبة" ونحوها.

[١) مصابيح السنة لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت.٥١٦)].

التراجم: وهي أسانيد يخصون ما جاء بها بالجمع والتأليف مثل "ترجمة مالك عن نافع عن ابن عمر"، "ترجمة هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة". كذا عرفه ابن الصلاح[1].

[١) علوم الحديث، ٢٢٩].

التصحيح: هو أن يكتب الكاتب "صح" علي الحرف الذي يشار إلي صحته. كذا عرفه الحافظ العراقي في شرح الألفية [1].

[١) التبصرة، ١٤٣/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٧٧/٢؛ تدريب الراوي، ٨٢/٢؛ علي القاري،٢٦٤].

التصحيف: هو أن يخطئ الكاتب في الحروف بالنقط. كذا عرفه القاضي زكريا في شرح الألفية للعراقي[1].

[١) ظ. فتح الباقي، ٣٠٠/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ٦٧/٣؛ تدريب الراوي،١٩٤/٢؛ علي القاري، ٢٥٨].

التضبيب: هو أن يكتب الكاتب فوق الحرف الذي يشار الي تمريضه صورة 'صـ'. هكذا عرفه الحافظ العراقي في شرح الألفية الموسومة بـ شرح التبصرة والتذكرة[1].

[١) التبصرة، ١٤٣/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٧٧/٢؛ تدريب الراوي، ٨٢/٢].

التعديل: هو إخبار ثقة في حق راو بأوصاف توجب قبول روايته كـ'ثقة' و'عدل' و'ثبت' و'متقن' و'ضابط' و'صدوق' وغيرها. كذا استفدت من كتب أصول الحديث. إن اشتبهت فطبق تجده طابق النعل بالنعل!

[قارن بـ توجيه النظر، ٢٨].

التعليق: هو أن تحذف من أول الإسناد واحد فأكثر. [١٠ب] وقيل هو أن تحذف كل الإسناد كقوله "قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ كذا" أو "قال ابن عباس أو عطاء أو غيرهما". كذا عرفه النووي في التقريب[1]. ولفظ ابن الصلاح: "التعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر. وقيل ما حذف كل الإسناد"[2]. انتهى.

[١) التقريب، ٢١٩/١؛ ٢)علوم الحديث،٦٢. وقارن بـ فتح المغيث، ٥٠/١؛ تدريب الراوي، ١١٧/١، ٢١٩؛ توجيه النظر،٩٥، ٢٤٢].

التعليق في الخط: وهو خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها. كذا عرفه القاضي زكريا في شرح الألفية[1].

[١) فتح الباقي، ١٢٢/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٥١/٢؛ تدريب الراوي، ٧٠/٢].

التقوى: هو اجتناب الراوي عن الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة. كذا عرفه ابن حجر في شرح النخبة[1].

[١) نزهة النظر، ١٩. وقارن بـ فتح المغيث، ٢٦٩/١؛ علي القاري، ٥٣].

التمريض: وهو "التضبيب". وهو أن يكتب الكاتب فوق الحرف الذي يشار إلي تمريضه وخطائه. صورته "صـ" هكذا. كذا عرفه الحافظ العراقي والقاضي زكريا في شرح الألفية[1].

[١) التبصرة، ١٤٣/٢؛ فتح الباقي، ١٤٤/٢،١٤٣. وقارن بـ فتح المغيث، ١٧٨/٢].

التواتر: وهو الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب. كذا عرفه سيد السند في التعريفات[1].

[١) تعريفات سيد، ٤٩. وقارن بـ علي القاري، ١٩].

التواريخ: جمع "تاريخ". وهي كتاب يشتمل على ترجمة الرواة من المواليد والوفيات من الأخذ والتحصيل والأساتذة والتلامذة، حاكما بالجرح والتعديل، طالبا به من الله الأجر [١١آ] الجزيل. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

[قارن بـ فتح المغيث، ٣٣٥/٢؛ تدريب الراوي، ٣٤٩/٢].

باب الثاء المثلثة

الثبت: بحركة الباء الوحدانية التحتية عند المحدثين الكبار، وهو القول المختار. وقيل بسكونها، وهو كلام المولدين الصغار، ولا اعتماد لهم ولا اعتبار. وهو كتاب المحدث مشتملا على رواية الكتب الحديثية وغيرها بالأسانيد المتصلة لا انفصام لها مقارنا بالإجازة.

[قارن بـ فتح المغيث، ٣٣٧/١؛ توضيح الأفكار، ٢٦٢/٢].

باب الجيم

الجوامع: هي جمع "الجامع". وهي الكتب التي رتبت على أبواب الفقه كالبخاري ومسلم والمصابيح وشرح السنة للبغوي[1] وغيرها، أو على الحروف المعجم كالجامع الكبير والصغير والزيادات للحافظ السيوطي[2]، والمقاصد الحسنة للسخاوي، والبدر المنير للشيخ عبد الوهاب الشعراني[3]، وغيرها. كذا أستفيد من تقرير أستاذنا على شرح خلاصة النخبة.

[١) البغوي هو محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (نسبة إلى 'بغ' قرية بقرب هراة)، توفي سنة ٥١٦. كان حافظا فقيها محدثا مفسرا. وله تصانيف كثيرة. منها مصابيح السنة وشرح السنة، وكلاهما مطبوعان؛ ٢) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت.٩١١) أراد أن يجمع الأحاديث بأسرها في كتاب فبدأ تصنيف الجامع الكبير (وربما يسمى بجمع الجوامع). ثم خطر بباله أن لا يستطيع إتمامه – وفي الحقيقة اخترمته المنية قبل اتمامه – فبدأ تصنيف الجامع الصغير فأتمه ثم ذيله بـ الزيادات على الجامع الصغير . الأحاديث الواقعة في هذه الكتب الثلاثة مرتبة على الأحرف سوى الأحاديث الفعلية الواقعة في الجامع الكبير فإنها مرتبة على معجم الصحابة. وهذه الكتب مطبوعة أيضا؛ ٣) عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المصري الشافعي (ت.٩٧٣) رتب في البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير نحوا من ألفين وثلاثمائة حديث على حروف المعجم].

الجامعين: هما الكتابان الصحيحان للإمامين الحافظين البخاري ومسلم.

[١١ب] **الجرح**: هو إخبار ثقة في حق الراوي بأوصاف يوجب رد روايته كـ"كذاب" و"دجال" و"وضاع" ونحوها. وقد تقدم في باب التاء في تعريف "التجريح".

[قارن بـ علي القاري، ٢٣٣].

باب الحاء المهملة

الحافظ: هو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث متنا وسندا. كذا في مبين المعين لفهم الأربعين لعلي القاري.

[قارن بـ تدريب الراوي، ٤٨/١؛ توضيح الأفكار، ١١٨/١؛ علي القاري، ٣].

الحاكم: هو الذي أحاط علمه بجميع ما ورد عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ متنا وسندا. كذا في شرح الأربعين لعلي القاري.

[قارن بـ قواعد في علوم الحديث، ٣٠].

الحجة: هو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث متنا وسندا. كذا في شرح الأربعين النووية لمنلا علي القاري.

[قارن بـ علي القاري، ٣؛ قواعد في علوم الحديث، ٢٩].

الحديث: ما جاء عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ . هكذا عرف الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر[١]. وعرف شيخنا في نتيجة النظر في علم الأثر بأنه "هو ما أضيف إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قولا أو فعلا أو تقريرا أو في صفة في اليقظة أو المنام". انتهى الكلام.

[(١) نزهة النظر، ٦ ـ ٧. وقارن بـ فتح المغيث، ١٢/١؛ تدريب الراوي، ٤٢/١].

الحديث الصحيح: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه غير كونه [١٢آ] شاذا وغير معلل. كذا عرفه الحافظ ابن الصلاح في المقدمة[١]. وعرف الحافظ محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي في التقريب مختصر ابن الصلاح بأنه "ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة"[٢]. انتهى. وتعريف الخطابي قاصر. وقد نقل الحافظ ولي الدين العراقي في شرح الألفية: "قال الخطابي في معالم ا السنن؛ اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح وحديث حسن وحديث سقيم. فالصحيح عندهم ما اتصل سنده وعدلت نقلته[٣]. فلم يشترط الخطابي في الحد ضبط الراوي وسلامة الحديث من الشذوذ والعلة"[٤]. وكذا عرف العراقي في الألفية فقال؛

وأهل هذا الشأن قسموا السنن ... إلى صحيح وضعيف وحسن

فالأول المتصل الإسناد ... بنقل عدل ضابط الفؤاد

عن مثله من غير ما شذوذ ... وعلة قادحة فتوذي[٥]

وعرف العلامة الشنشوري في مقدمته بأن "الصحيح هو ما رواه العدل عن مثله متصل السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة". انتهى. وعرف سيد السند في تعريفاته المستند، حيث قال؛ "الحديث الصحيح ما سلم لفظه [١٢ب] من ركاكة في معناه، عن مخالفة آية أو خبر متواتر أو إجماع، وكان راويه عدلا. وفي مقابله 'السقيم'"[٦]. انتهى.

[(١) علوم الحديث، ١٠؛ ٢) التقريب ٦٣/١؛ ٣) معالم السنن، ٦/١؛ ٤) التبصرة ١٢/١؛ ٥(نفس المرجع؛ ٦) تعريفات سيد، ٥٧].

الحديث الصحيح لذاته: هو ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط سالم عن العلة والشذوذ. كذا عرف شيخنا في النتيجة.

[قارن بـ فتح المغيث، ١/ ١٧، ٧١؛ علي القاري، ٥١].

الحديث الصحيح لغيره: هو الحديث الذي اشتمل على أدني صفات القبول مجبرا قصوره بكثرة الطرق. كذا استفدت من كتب الأصول.

[قارن بـ فتح المغيث، ٧١/١؛ تدريب الراوي، ١٧٦/١؛ علي القاري،٧٢].

الحديث القدسي: ما أخبر الله نبيه معناه بالإلهام أو المنام، مخبرا أمته بعبارته عن معني ذلك الكلام. كذا في شرح الأربعين النووي للمنلا علي القاري. وعرف سيد السند في تعريفاته بأنه "هو ما أخبر الله به نبيه بالإلهام والمنام فأخبر ـ عليه الصلاة والسلام ـ عن ذلك المعنى بعبارة نفسه"[١]. انتهى.

[(١) تعريفات سيد، ٥٧].

الحسن: ما قصر ضبط راويه عن راوي الصحيح مع بقاء سائر الشروط المتقدمة في حد 'الصحيح'.كذا في شرح الأربعين النووية لعلي القاري. وعرف سيد السند في تعريفاته المعتمد بأنه "هو أن يكون راويه مشهورا بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة 'الحديث الصحيح' لكونه قاصرا في الحفظ [١٣آ] والوثوق. ومع ذلك يرتفع عن حال من دونه"[١]. انتهى.

[(١) تعريفات سيد، ٥٩].

الحسن لذاته: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله. قاله الخطابي[١]. كذا في الشنشوري. وأستفيد من ابن حجر أنه هو الحديث الذي خف الضبط فيه مع بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح من العدالة واتصال السند وعدم العلة والشذوذ[٢]. وعرف شيخنا في النتيجة بأنه "هو ما كان الغالب في راويه موافقة الثقات والمخالفة نادرة". انتهى.

[(١) معالم السنن، ٦/١؛ ٢) نزهة النظر، ٢٤. وقارن بـ فتح المغيث، ٦٧/١؛ تدريب الراوي،١٥٩/١؛ علي القاري، ٥٢، ٧١، ٧٢].

الحسن لغيره: ما سلم من الشذوذ ولم يكن في رواته من يتهم بالكذب. كذا في مقدمة الشنشوري نقلا عن الترمذي[١]. وكذا استفدت من عبارة شيخنا في النتيجة بأنه "هو الحديث الذي توقف في قبوله كسيئ الحفظ وعضده طريق آخر مثله أو فوقه". انتهى.

[ظ. الترمذي، العلل، ٧٥٨/٥].

باب الخاء المعجمة

خادم الحديث: من يداوم الحديث دراسة أو كتابة أو تصنيفا .

الخبر: مرادف للحديث عند المحدثين، وهو الصحيح. وقيل 'الحديث' ما جاء عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ و'الخبر' ما جاء [١٣ب] عن غيره. ومن ثم قيل لمن اشتغل بالتواريخ وغيرها 'أخباري'

ولمن اشتغل بالسنة النبوية 'المحدث'. وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق. فكل 'حديث' 'خبر' من غير عكس. كذا في شرح النخبة لابن حجر[1].

[١)نزهة النظر، ٦ ـ ٧. وقارن بـ فتح المغيث، ١٠٣/١؛ تدريب الراوي،٤٢/١؛ علي القاري، ١٦،١٧،١٩٠].

خبر الواحد: وهو الحديث الذي يرويه الواحد أو الاثنان فصاعدا ما لم يبلغ الشهرة والتواتر. كذا عرفه سيد السند ـ قدس سره الصمد ـ[1].

[١)تعريفات سيد، ٦٦].

خبر الآحاد: وهو ما لم يجمع فيه شروط التواتر. وهو العدد الكثير بلغ مرتبة العشرات. ويدخل فيه 'المشهور'. لأنه لم يبلغ الرواة مرتبة العشرات، بل هي أكثر من اثنين. ويدخل فيه 'العزيز' أيضا لكون رواته اثنين. وكذا 'الغريب' لتفرد راويه. فخبر الآحاد ثلاثة أقسام: المشهور والعزيز والفرد بلا انصرام في الأصول.

[قارن بـ فتح المغيث، ٢١/١؛ تدريب الراوي،٧٣/١؛ علي القاري، ٣٧،٥١].

باب الدال المهملة

الدارة: هي حلقة كبيرة يكتب عند آخر الحديث فصلا بين الحديثين. كذا في شرح الألفية للعراقي[1].

[١) التبصرة، ١٢٥/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٥٧/٢؛ تدريب الراوي، ٢/ ٧٣].

دار الحديث: هي بقعة بنيت لأجل قراءة الحديث وإسكان طلبته في حجراتها.

باب الراء

رموز المخرجين: هو إشارة المؤلفين إلى صاحب كتب [١٤أ] الحديث بحذف بعض الحروف من أسامي تلك الكتب قصرا للمسافة واختصارا في المقالة، كـ'الخاء' للبخاري و'م' لمسلم و'د' لأبي داود و'ن' للنسائي و'ت' للترمذي و'ه' لابن ماجه وغيرها.

باب السين المهملة

السابق واللاحق: وهو أن يشترك الراويان في الرواية عن شخص واحد وأحد الراويين متقدم والآخر متأخر بحيث يكون بين وفاتيهما أمد بعيد. كذا عرفه الحافظ العراقي في شرح الألفية[1].

[(١) التبصرة، ١٠٠/٣. وقارن بـ فتح المغيث، ١٨٣/٣؛ تدريب الراوي، ٢٦٢/٢؛ علي القاري، ٢٠٤].

سلسلة الذهب: هي ما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي عن الإمام مالك بن أنس الأصبحي عن نافع مولى ابن عمر عن معتقه عبد الله بن عمر. هذا هو المختار عند الجمهور. وقيل؛ رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن الإمام محمد عن أبي حنيفة عن الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر.

[قارن بـ فتح المغيث، ٢٣/١؛ تدريب الراوي، ٧٨/١؛ علي القاري، ٧٠].

السند والإسناد واحد. وهما عبارة عن عدد رجال الحديث على المختار. كذا قال شيخنا في النتيجة. وعرف العلامة الشنشوري في خلاصة الفكر في شرح المختصر في مصطلح علم الأثر حيث قال فيه؛ "والسند هو الطريق الموصل إلى المتن. والإسناد حكاية طريق المتن. وقال الشيخ زكريا؛ "وعبر البدر بن جماعة عن السند بأنه [١٤ب] هو الإخبار عن طريق المتن، وعن الإسناد بأنه هو رفع الحديث إلى قائله. قال؛ والمحدثون يستعملونهما لشيء واحد"[1]. انتهى.

[(١) فتح الباقي، ١٦/١. وقارن بـ فتح المغيث، ١٧/١؛ علي القاري،١٩، ٥٤].

السنة: ما أضيف إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة. كذا عرفه

القاضي زكريا في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي[1]. وقال سيد السند في التعريفات؛ "السنة في اللغة الطريقة

مرضية كانت أو غير مرضية. وفي الشريعة هي الطريقة المسلوكة في الدين من غير افتراض ولا وجوب.

فالسنة ما واظب النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عليه مع الترك أحيانا. فإن كانت المواظبة المذكورة علي سبيل العبادة فسنن الهدى. (وإن كانت علي سبيل العادة فسنن الزوائد. فسنة الهدى)[2] ما يكون إقامتها تكميلا للدين، وهي التي تتعلق بتركها كراهة وإساءة. وسنن الزوائد هي التي أخذها هدي أي إقامتها حسنة، ولا يتعلق بتركها كراهة ولا إساءة كسير النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ في قيامه وقعوده ولباسه وأكله"[3]. انتهى كلامه ـ قدس سره ـ.

[(١) فتح الباقي، ١٢/١. وقارن بـ فتح المغيث، ١٢/١؛ علي القاري،١٦٥؛ ٢) ما بين الهلالين سقطت من الأصل وألحقناها من تعريفات سيد ؛ ٣) تعريفات سيد، ص.٨٢،٨٣].

السنن الأربعة: هي سنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه. والله أعلم.

[قارن بـ الباعث الحثيث، ٢٤٠].

باب الشين المعجمة

الشاذ: وهو عند الشافعي وجماعة من علماء الحجاز ما روى الثقة [١٥آ] مخالفا إلا أن يروي ما لا يروي غيره. كذا ذكره النووي في التقريب[1] مختصر ابن الصلاح. وقال ابن الصلاح في المقدمة؛ "إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس"*. وقال الخليلي[2]؛ "والذي عليه حفاظ الناس أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة. فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل. وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به. وذكر الحاكم أبو عبد الله الحافظ[3] أن الشاذ هو الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل متابع لذلك الثقة"[4].انتهى. واختار السيد الشريف تعريف ابن الصلاح الذي عرفه الخليلي[5]. وقال ابن حجر؛ "هو ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه"[6]. وتبعه الشيخ صنع الله الحلبي فقال؛ "هو ما خالف فيه الراوي من هو أحفظ وأضبط". انتهى.

[(١) التقريب، ٢٣٢/١؛ ٢) هو أبو يعلى الخليل بن عبد الله القزويني المتوفى سنة ٤٤٦. كان حافظا مصنفا بارعا في علم الحديث؛ ٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري المعروف بـ 'ابن البيع' و'الحاكم' لتوليه القضاء. ولد سنة ٣٢١ وتوفي سنة . ٤٠٥ كان حافظا بارعا في علوم الحديث

وله مصنفات كثيرة، منها معرفة علوم الحديث والمستدرك على الصحيحين؛ ٤) علوم الحديث، ٦٨ ـ ٦٩؛ ٥) ظ. تعريفات سيد، ٨٤؛ ٦) نزهة النظر، ١٩].

الشذوذ: من اتصف بسوء الحفظ من حين التحمل إلى وقت الأداء. كذا عرفه شيخنا في النتيجة.

شيخ الحديث: من له إجازة صحيحة من محدث مسندا ضابطا متيقظا في العربية متفننا في الدراية متقنا في الرواية ثقة في البداية والغاية متصلا إلى النهاية كما شرطوا أهل [١٥ب] الأثر في إجازة الطلبة. وهو شرط معتبر.

[قارن بـ علي القاري، ٣؛ توضيح الأفكار، ٧٠/١].

الشيخان: هما الإمامان الحافظان صاحبا الجامعين البخاري ومسلم ـ رحمهما الله تعالى ـ .

[قارن بـ علي القاري، ٣٦].

باب الصاد المهملة

الصحابي: وهو من لقي النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مؤمنا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة. كذا عرفه الشهاب ابن حجر العسقلاني في توضيح النخبة[١]. وعرف السيد ـ قدس سره ـ بأنه هو من رأى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وطالت صحبته معه وإن لم يرو عنه ـ عليه السلام ـ. وقيل؛ "إن لم تطل". كذا في تعريفاته[٢].

[(١) نزهة النظر، ٦١؛ ٢) تعريفات سيد، ٨٩. قارن بـ فتح المغيث، ٨٦/٣؛ تدريب الراوي، ٢٠٨/٢؛ علي القاري، ١٧٦].

الصحيح: هو ما رواه العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة. وأصح الإسناد، قال البخاري؛ "مالك عن نافع عن ابن عمر".كذا في شرح الإشبيلي لابن جماعة الكناني. أقول؛ وقد ذكرت أن هذا السند الصحيح موسوم بـ'سلسلة الذهب'. وعرف شيخ والدي الشيخ صنع الله الحلبي في شرح وجيزه على أرجوزته فقال؛ "الصحيح هو ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط تام الضبط عن مثله، لا يكون شاذا ولا معللا". انتهى.

[قارن بـ علوم الحديث، ١٠؛ فتح المغيث، ١٧/١؛ تدريب الراوي، ٦٣/١؛ علي القاري، ٥١].

الصحيح لذاته: هو ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط سالم عن العلة [١٦آ] والشذوذ. كذا عرف شيخنا العلامة ابن همات ـ سهله الله جميع المهمات ـ في نتيجة النظر في علم الأثر. وفي شرح الخلاصة للاستاد أيضا؛ "الصحيح لذاته هو الحديث الذي اشتمل على أعلى صفات القبول من العدالة والضبط واتصال السند وعدم العلة والشذوذ". انتهى.

الصحيح لغيره: هو الحديث الذي اشتمل على أدنى صفات القبول مجبرا قصوره بكثرة الطرق، أو يقال؛ هو ما اتصل سنده بنقل عدل ضعيف الضبط عن مثله غير كونه شاذا ولا معللا. كذا أستفيد من كتب الأصول بقرينة المقابلة من النقول.

[قارن بـ تدريب الراوي، ١٧٦/١؛ علي القاري، ٧٢].

الصحيح الزائد على الشيخين: هو ما نص على صحته إمام معتمد كأبي داود والترمذي والنسائي والبيهقي والدارقطني، أو الكتب المعتمدة أو ألف في الكتب المختصة كصحيح ابن خزيمة وابن حبان والمستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري. ذكره العراقي والقاضي زكريا في فتح الباقي[١].

[(١) ظ. التبصرة، ٥٣/١ وما بعدها؛ فتح الباقي، ٥٣/١ وما بعدها].

الصحيحين: هما الكتابان للشيخين صحيح البخاري وصحيح مسلم. ويسمى هذان الكتابان بـ'الجامعين' كما يعبر عن صاحبهما بـ'الشيخين'. [١٦ب]

باب الضاد المعجمة

ضبط الصدر: هو أن يثبت الراوي ما سمعه متمكنا من استحضاره متى شاء. كذا عرفه شيخنا في النتيجة.

[قارن بـ فتح المغيث، ١٨/١؛ ؛ علي القاري، ٥٣؛ توضيح الأفكار، ٨/١، ١١٩/٢].

ضبط كتاب: وهو صيانته لديه من وقت سماعه وتصحيحيه إلى أن يؤدي منه. كذا عرفه شيخنا في النتيجة أيضا.

[قارن بـ فتح المغيث، ١٨/١؛ علي القاري، ٥٣؛ توضيح الأفكار، ٨/١، ١١٩/٢].

الضعيف: هو ما ليس بصحيح ولا حسن. وهو حديث تحته أنواع كثيرة كـ'الشاذ' و'المعلل' و'المضطرب' وغيرها. كذا عرفه الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي في شرح الشهاب الإشبيلي والحافظ ابن جماعة الكناني في شرح تلك القصيدة والشنشوري. وعرف شيخ والدي الشيخ صنع الله الحلبي في شرح الوجيز على أرجوزته فقال؛ "الضعيف هو ما قصر عن درجة الحسن". انتهى. وعرف المنلا علي القاري ـ عليه رحمة الباري ـ بأنه "هو الحديث الذي لم يجتمع فيه شروط الصحيح ولا شروط الحسن. فمعرفته موقوف على معرفتهما. وقال بعضهم؛ "هو ما يكون بعض راويه مردودا بواسطة عدم العدالة". كذا في مبين المعين لفهم الأربعين النووية. وقال سيد السند في تعريفاته؛ "الضعيف من الحديث ما كان أدنى مرتبة من الحسن. وضعفه يكون تارة [١٧آ] لضعف بعض الرواة من عدم العدالة أو سوء الحفظ أو تهمة في العقيدة، وتارة لعلل أخر مثل الارسال والانقطاع والتدليس"[١]. انتهى.

[(١) تعريفات سيد، ٩٢. وقارن بـ فتح المغيث، ٩٣/١؛ تدريب الراوي، ١٧٩/١ ؛ علي القاري، ٧٢؛ توجيه النظر، ٢٣٨].

باب الطاء المهملة

الطبقة: في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين. وعند المحدثين قرب شخصين يكونان من طبقة واحدة لتشابههما بالنسبة إلى جهة. كذا ذكره الحافظ ابن الصلاح[١]. وعرف شيخنا في شرح الخلاصة حيث قال؛ "الطبقة جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ". أقول؛ هي الطائفة الموجودة المعاصرة في قرنها.

[(١) علوم الحديث، ٣٥٧. وقارن بـ فتح المغيث، ٣٥١/٣؛ تدريب الراوي، ٣٨١/٢ ؛ علي القاري، ٢٣٠].

باب العين المهملة

العبادلة: هم أربعة. قيل لأحمد بن حنبل؛ "من العبادلة؟". فقال؛ "عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير و عبدالله بن عمرو". وقيل له؛ "فأين ابن مسعود؟". قال؛ "لا، ليس من العبادلة". واقتصر صاحب الصحاح على ثلاثة وأسقط ابن الزبير. وأما ما حكى النووي في التهذيب أن الجوهري ذكر فيهم ابن مسعود وأسقط ابن العاصي فهو وهم. وغلط الزمخشري في المفصل أيضا. وقال ابن الصلاح؛ "التحق ابن مسعود في سائر العبادلة المسميين بـ'عبد الله' من الصحابة. وهم نحو مائتين وعشرين نفسا"[1]. فلا يسمون [١٧ب] 'العبادلة' اصطلاحا. كذا ذكره الحافظ العراقي في شرح الألفية[2].

[(١) علوم الحديث، ٢٦٦؛ ٢) التبصرة، ١٦/٣ ـ ١٧. وقارن بـ فتح المغيث، ١٠٩/٣؛ تدريب الراوي، ٢١٩/٢].

العدل: من له ملكة تبعثه على ملازمة التقوى. كذا عرف شيخنا في النتيجة. وقال السيد في التعريفات "العدالة في اللغة الاستقامة، وفي الشريعة عبارة عن الاستقامة في طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينه"[1]. انتهى. و'العدل' في اصطلاح الفقهاء، من اجتنب الكبائر ولم يصر على الصغائر، وغلب صوابه واجتنب عن الأفعال الخسيسة كالأكل في الطريق والبول فيه"[2]. انتهى.

[(١) تعريفات سيد، ٩٨؛ ٢) نفس المرجع. وقارن بـ علوم الحديث، ٩٤؛ فتح المغيث، ١٨/١، ٢٧١؛ تدريب الراوي، ٣٠٠/١].

العرض: هو أن يقرأ القارئ على الشيخ وهو يسمع. هكذا أستفيد من كتب الأصول ومن أفواه الأشياخ المتقن في الفروع والأصول.

[قارن بـ فتح المغيث، ٢٥/٢؛ تدريب الراوي، ١٢/٢].

العزيز: هو ما لا يرويه أقل من اثنين. كذا في مقدمة الشنشوري. وهو اختار ما استفاد من حصر ابن حجر في شرح النخبة[1]. وعرف الإمام عز الدين بن جماعة في شرح الإشبيلي بأنه هو ما رواه اثنان أو ثلاثة. ثم قال؛ "كذا قال الحافظ ابن منده[2]". وكذا الحافظ المقدسي في شرحه على تلك القصيدة. وعرف الأستاذ المحقق ابن همات بأنه هو أن يرويه اثنان فصاعدا في كل طبقاته بحيث لم ينقص عن الاثنين، وإلا فلو وجد التفرد في طبقة صار 'غريبا'. سمي به [١٨آ] إما لقلة وجوده وإما لكونه 'عز' أي 'قوي' بمجيئه من طريق أخرى. كذا في شرح خلاصة النخبة له. أقول؛ هذا التعريف أجود التعاريف[3].

[(١) نزهة النظر، ١١؛ ٢) هو أبو عبد الله محمد بن أبي يعقوب إسحق ابن منده، توفي سنة ٣٩١. وكان حافظا محدثا رحالا صاحب تصانيف كثيرة؛ ٣) قارن بـ فتح المغيث، ٣٠/٣؛ تدريب الراوي، ١٨١/٢؛ علي القاري، ٣٢،٣٦؛].

العلل: هو كتاب ذكر فيه المتن أو طرفه مبينا فيه اختلاف نقلته. كذا في شرح ابن حجر على نخبة الفكر[1]. وزاد ابن الصلاح فيه فقال؛ "كعلل أحمد بن حنبل وعلل الدارقطني"[2]. انتهى.

[(١) نزهة النظر، ٩٥؛ ٢) ظ.علوم الحديث، ٢٢٧، ٢٢٩. قارن بـ فتح المغيث،٣٣٤/٢، ٣٤٢؛ تدريب الراوي، ١٥٥/٢؛ علي القاري، ٢٦٧].

علم الحديث رواية: هو علم يشتمل على نقل الحديث من الكتب المعتبرة عند المحدثين.

[قارن بـ تدريب الراوي، ٤٠/١؛ توضيح الأفكار، ٦/١؛ توجيه النظر، ٢٢].

علم الحديث دراية: هو علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد. كذا في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي[1] للقاضي زكريا الأنصاري. وتبعه العلامة الشنشوري.

[(١) فتح الباقي، ٧/١. قارن بـ تدريب الراوي، ٤٠/١؛ توضيح الأفكار، ٦/١، ٧؛ توجيه النظر، ٢٣].

العلة: هو أن يوجد في الرواية أو في المتن عيب خفي غامض قادح في صحته سالما ظاهره منه. كذا عرفه شيخنا في النتيجة. وقال ابن حجر في التوضيح؛ "العلة هو ما فيه علة خفية قادحة"[1]. أقول؛ وفيه ما فيه، فارجع إلى ما رجح فيه[2].

[(١) نزهة النظر، ١٩، لكن الحد المذكور هنا حد 'المعلل' لا 'العلة'؛ ٢) قارن بـ علوم الحديث، ٨١؛ فتح المغيث، ٢١٠/١؛ تدريب الراوي، ٢٥٢/١؛ علي القاري، ٥٤، ١٣٢]

علو المطلق: كل حديث كان سنده أقل رجلا بالنسبة إلى السند الآخر، منتهيا إلى رسول الله ـ صلىالله عليه وسلم ـ كذا [١٨ب] استفيد من حصر ابن حجر[1] والإمام الشنشوري.

[(١) نزهة النظر، ٦٦. وقارن بـ فتح المغيث، ٩/٣؛ علي القاري، ١٩٣].

العلو النسبي: كل حديث كان السند فيه أقل منتهيا إلى إمام من الأئمة. كذا فهم من تقسيميهما وحصريهما[1].

[(١) نزهة النظر، ٦٦. وقارن بـ فتح المغيث، ١٢/٣؛ علي القاري، ١٩٣، ١٩٤].

باب الغين المعجمة

الغريب: وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند. كذا في شرح النخبة[1] لابن حجر. وقال العلامة الشنشوري؛ "الغريب ما رواه واحد فقط". انتهى. وعرف السيد ـ قدس سره ـ بأنه ما يكون إسناده متصلا إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ولكن يرويه واحد إما من التابعين (أومن أتباع التابعين أو من أتباع أتباع التابعين)[2]. كذا في التعريفات[3]. وعرف الحافظ ابن جماعة في شرح الإشبيلي بأنه ما رواه واحد، قاله الحافظ ابن منده. ثم قال؛ "تنبيه: الغرابة ترجع تارة إلى السند وتارة إلى المتن". ثم قال؛ "تذنيب:كل واحد من'العزيز' و'المشهور' و'الغريب' يجوز أن يكون صحيحا وأن يكون ضعيفا". انتهى.

[(١) نزهة النظر، ١٣؛ ٢) زدنا ما بين القوسين من التعريفات؛ ٣) تعريفات سيد، ١٠٨. وقارن بـ فتح المغيث، ٢٠٥/١، ٢٧/٣؛ تدريب الراوي، ١٨٠/٢؛ علي القاري، ٣٦، ٩٠].

غريب الحديث: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلة استعمالها. كذا عرفه الإمام النووي في التقريب[1] مختصر ابن الصلاح. وقال ابن الصلاح ؛ هو عبارة [١٩آ] عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها[2].

[(١) التقريب، ١٨٤/٢؛ ٢) علوم الحديث، ٢٤٥. وقارن بـ فتح المغيث، ٤٢/٣؛ تدريب الراوي، ١٨٤/٢؛علي القاري، ١٤٨].

باب الفاء

الفرد المطلق: كل حديث وجد الغرابة في طرف التابعي ولو تعددت الطرق في الصحابي.

[قارن بـ علوم الحديث، ٨٠؛ فتح المغيث، ٢٠٥/١؛ تدريب الراوي، ٢٤٩/١؛ علي القاري، ٤٨؛توجيه النظر، ٢٠٩، ٢٤٤].

الفرد النسبي: ويسمى 'الغريب النسبي'. وهو كون الغرابة في أثنائه، وغرابته بالنسبة إلى شخص واحد كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا. كذا في شرح النخبة[1] لابن حجر العسقلاني.

[(١) نزهة النظر، ١٧. وقارن بـ علوم الحديث، ٨٠؛ فتح المغيث، ٢٠٥/١؛ تدريب الراوي، ٢٤٩/١؛ علي القاري، ٤٨، ٤٩؛ توجيه النظر، ٢٠٩].

الفهرست: هو كتاب جمع فيه إجازات محدث من مشايخ جمة بالأسانيد المتصلة إلى كتب الحديث وغيرها منتهيا إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ مرفوعا كان أو موقوفا أو مرسلا أو نحوها.

[وقارن بـ فتح المغيث، ٥٩/٢؛ تدريب الراوي، ٢٩/٢].

باب القاف

القلامة: هو أن يكتب الكاتب بعد إكمال ما تركه مخرج الساقط صورة هلال كقلامة الظفر مضطجعا على قفاها ليكون علامة إلى طرف المخرج . صورته هكذا ^ أو هكذا ^ [١٩ب] كذا عرفه القاضي زكريا بن محمد الأنصاري في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي نحوه[1].

[(١) فتح الباقي، ١٢٣/٢، لكن 'القلامة'، فيما ذكره القاضي زكريا هنا، تجعل فوق الحروف المهملة علامة للإهمال. ومن جهة أخرى، صورة القلامة ليست كما رسمها المؤلف، بل تكون فرجتها فوق مضطجعة على قفاها. وقارن بـ فتح المغيث، ١٥٤/٢؛ تدريب الراوي،٧١/٢].

باب الكاف

الكتب الستة: هي الكتب المؤلفة الصحيحة الأولى: كتاب جامع صحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت.٢٥٦)، ثم جامع الإمام الحجة وأبي الحجاج مسلم بن الحجاج القشيري (ت.٢٦١)، وسنن الإمام أبو داود (ت.٢٧٥)، وجامع الإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت.٢٧٩)، وسنن الإمام أبو عبد الرحمن النسائي (ت.٣٠٣)، وسنن الحافظ بن ماجه القزويني(ت.٢٧٣).

الكتب المعتمدة من الحديث: هي المكتوبة أوائلها لدى المرتحلين من المحدثين من أول كل كتاب طرفا موسومة عندهم بـ'أوائل الكتب' مجازين من تلك الأطراف قراءة وسائرها إجازة، والمضبوطة أساميها في فهارس المحدثين. ومجموع تلك الكتب اثنان وثلاثون كتابا على ما في 'ثبت' أستاذي ابن همات و'فهارس' المحدثين من الثقات. وقد أدرجت تلك الكتب برمتها بأسانيد مختلفة في كتابي الموسوم بـ جامع الفهارس.

باب اللام

اللحق: هو كتابة الكاتب عند ظهور قصوره ما سقط وقصر من أصل الكتاب بين السطور أو في الجوانب المناسبة ملاحظا سعة الأطراف وضيقها. كذا استفدت من شروح الألفية[1].

[(١) التبصرة، ١٣٧/٢؛ فتح الباقي، ١٣٧/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٧٢/٢؛ تدريب الراوي، ٧٩/٢؛ علي القاري، ٢٦٣].

اللحن: هو الخطأ في الإعراب. كذا في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي[1] .

[(١)فتح الباقي، ١٧٥/٢-١٧٦. وقارن بـ فتح المغيث، ٢٢٧/٢؛ تدريب الراوي، ١٠٦/٢].

باب الميم

فصل الميم مع الهمزة

المؤتلف والمختلف: 'المؤتلف' وهو ما اتفق في الخط واللفظ و'المختلف' ما اتفق في الخط دون اللفظ. كذا في شرح الإشبيلي لابن جماعة. وعرف الحافظ المقدسي بأنه "هو ما يتفق في الخط صورته وتختلف في اللفظ صيغته كـ'عثام بن علي' و'غنام بن أوس'، و'يسير بن عمرو' و'بشير بن بشار' ،و'حريز بن عثمان' و'جرير بن عبد الحميد'، و'حضين بن المنذر' و'حصين بن عبد الحمن"'. انتهى.

[قارن بـ فتح المغيث، ٢١٣/٣؛ تدريب الراوي، ٢٩٧/٢؛ علي القاري، ٢٢٤].

فصل الميم مع الباء الموحدة

المبتدي: من حصل شيئا من فن الحديث. كذا في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي[1]. وقال العراقي؛ "المبتدي من حصل الحديث ولم يتقنه. وقيل من شرع في هذا الفن غير مستقل [٢٠ب] بتصوير مسائله".

انتهى.

[(١) فتح الباقي، ٨/١].

فصل الميم مع التاء المثناة الفوقية

المتابعة التامة: هو ظهور المشاركة لراو يظن تفرده في شيخه بلفظ ذلك الحديث، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا. مثاله رواية الشافعي في الأم عن مالك عن ابن دينار عن ابن عمر مرفوعا: "الشهر تسع وعشرون" الحديث. وظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه من غرايبه. لكن وجد للشافعي متابعا رواه البخاري عن مالك[1]. كذا أستفيد من عبارة الشنشوري وابن حجر[2].

[(١) ظ. البخاري، الصوم، ١١(١/٢١٤-٢١٥)؛ ٢) نزهة النظر، ٣٠-٣١ قارن بـ فتح المغيث،١٩٥/١؛ تدريب الراوي، ٢٤٢/١؛ علي القاري، ٩٠].

المتابعة القاصرة: هو حصول المشاركة لشيخ الراوي أو شيخ شيخه فما فوقه بلفظه، سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، كرواية ابن خزيمة عن عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ "فكملوا ثلثين". وروى مسلم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ "فاقدروا ثلثين". كذا أستفيد من عبارة الشنشوري وابن حجر[1].

[(١) نزهة النظر، ٣١. وقارن بـ علي القاري، ٩٠؛ الباعث الحثيث، ٦٠].

المتروك: هو ما انفرد بروايته مجمعا على ضعفه. عرفه الإمام [٢١آ] الشنشوري في مقدمته. وهكذا عرفه الشيخ عز الدين ابن جماعة الكناني في شرح منظومة ابن فرح الإشبيلي. وقال الحافظ ابن حجر؛ "هو ما يتهم بالكذب ولا يروى ذلك الحديث إلا من جهته ويكون مخالفا للقواعد المعلومة. وكذا من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي. هذا دون الأول"[1]. انتهى. وعرف الحافظ أبو عبد الله المقدسي في شرح تلك المنظومة بأنه "هو ما انفرد به رجل يجتمع على ضعفه. وقد يترك الحديث أو الرجل بعض الأئمة ويحتج به بعضهم". انتهى.

[(١) نزهة النظر، ٤١، ٤٥. وقارن بـ فتح المغيث، ٣٤٤/١؛ تدريب الراوي، ٢٤١/١، ٢٩٥؛ علي القاري، ١٣٠، ٢٣٤].

المتشابه: وهو نوع مركب من النوعين. وذلك بأن يكون اسم الراويين من النوع الآخر واسم أبيهما من النوع الثاني كـ'محمد بن عقيل' بفتح العين و'محمد بن عقيل' بضمها، الأول نيسابوري، والثاني فريابي؛أو بالعكس بأن يكون الأب من النوع الأول والاسم من الثاني كـ'شريح بن النعمان' و'سريج بن النعمان'،الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة، تابعي يروي عن علي، والثاني بالمهملة والجيم من شيوخ البخاري.كذا في نتيجة النظر للأستاذ ابن همات ـ سلمه الله ـ .

[قارن بـ فتح المغيث، ٢٥٩/٢؛ تدريب الراوي، ٣٢٩/٢؛علي القاري، ٢٢٦].

المتصل: ما اتصل إسناده إلى منتهاه، سواء كان مرفوعا [٢١ب] أو موقوفا. كذا في مقدمة الشنشوري. وكذا عرفه النووي في التقريب[1]. وعرف الحافظ المقدسي بأنه "هو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه. ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف. مثال المتصل المرفوع في الموطأ "عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ". ومثال المتصل الموقوف "مالك عن نافع عن ابن عمر". انتهى. وعرف الحافظ ابن جماعة في شرح المنظومة بأنه "هو ما اتصل إسناده بسماع كل راو ممن فوقه إلى منتهاه. و'المتصل' أعم مطلقا من 'الموقوف' و'المرفوع'، وهما أخص منه مطلقا". أقول؛ هذا التعريف أخصر من تعريف المقدسي. وقال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة الفكر؛ "المتصل ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل (من رجاله) سمع ذلك المروي من شيخه"[2]. انتهى.

[(١) التقريب، ١٨٣/١؛ ٢) نزهة النظر، ١٩. وقارن بـ علوم الحديث، ٤٠؛ فتح المغيث، ١٠٠/١؛ تدريب الراوي، ١٨٣/١؛علي القاري، ٥٤، ١٨٩].

المتفق: ما اتفق لفظه وخطه، و'المفترق' ضده. كذا قال عز الدين ابن جماعة في شرح المنظومة. وعرف الحافظ أبو عبد الله المقدسي في شرح تلك المنظومة بأنه هو ما اتفق لفظا وخطا بخلاف 'المؤتلف والمختلف'. فإن فيه الاتفاق في صورة الخط مع الافتراق في اللفظ. ولـ'المتفق والمفترق' أقسام [٢٢آ] كثيرة. ومن بعض أمثلته 'أبو عمران الجوني'، اثنان: أحدهما عبد الملك بن حبيب التابعي، والثاني اسمه موسى بن سهيل، مصري سكن ببغداد، روى عن هشام بن عمار وغيره، روى

عنه دعلج بن أحمد وغيره. ومن ذلك المشهور 'القاضي أبو عبد الله الأنصاري'، اثنان متقاربان في الطبقة: أحدهما هو الأنصاري المشهور القاضي أبو عبد الله شيخ البخاري، والثاني كنيته أبو سلمة، ضعفوه. ومن ذلك 'محمد بن يعقوب النيسابوري'، اثنان: كلاهما في عصر واحد. كلاهما يروي عنهما الحاكم أبو عبد الله وغيره. فأحدهما هو المعروف بـ'أبي العباس الأصم' والثاني هو أبو عبد الله بن الأحرم الشيباني، ويعرف بـ'الحافظ' دون الأول". انتهى.

[قارن بـ فتح المغيث، ٢٤٥/٣؛ تدريب الراوي، ٣١٦/٢؛ علي القاري، ٢٢٣].

المتواتر: ما نقله جمع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب. كذا عرفه الشنشوري في المقدمة.

وعرف شيخنا محمد بن همات الدمشقي في شرح خلاصة نخبة الفكر بأنه "هو ما رواه كثيرون تحيل العادة

تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء مشاهدة أو سمعا. وقيد الشنشوري في شرح مقدمته بكذا فقال؛ التواتر ما نقل [٢٢ب] من ابتدائه إلى انتهائه جمع عن جمع غير محصورين في عدد معين، بل يؤمن تواطؤهم عادة على الكذب من غير قصد مستندا انتهاؤه الأمر المشاهد أو المسموع". انتهى. وعرف سيد السند ـ قدس سره الصمد ـ فقال؛ "المتواتر هو الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب لكثرتهم أو لعدالتهم، كالحكم بأن النبي ـ صلىالله عليه وسلم ـ ادعى النبوة وأظهر المعجزة على يده. سمي بذلك، لأنه لا يقع دفعة بل على التعاقب والتوالي". كذا في التعريفات[1].

[(١) تعريفات سيد، ١٣٣. وقارن بـ فتح المغيث، ٣٥/٣؛ تدريب الراوي، ١٧٦/٢؛ علي القاري، ١٩، ٢٦، ٢٩؛ توجيه النظر، ٣٣-٤٠].

فصل الجيم بعد الميم

مجهول العين: هو من ذكر من غير الصحابة باسمه ولم يرو عنه إلا الواحد. ويسمى هذا النوع هو 'الوحدان'. كذا عرف شيخنا ابن همات في النتيجة.

[قارن بـ علوم الحديث، ١٠١؛ فتح المغيث، ٢٩٣/١؛ تدريب الراوي، ٣١٧/١؛ علي القاري، ١٥٣].

مجهول الحال: ويقال 'المستور'، وهو من روى عنه اثنان فصاعدا ولم يزكه أحد. كذا عرفه شيخنا في نتيجة النظر في علم الأثر.

[قارن بـ علوم الحديث، ١٠٠؛ فتح المغيث،٢٩٧/١-٢٩٩؛ تدريب الراوي، ٣١٦/١؛علي القاري، ١٥٤،٢٣٠]

فصل الحاء المهملة بعد الميم

المحرف: كل حديث وقع فيه أو في سنده التغاير بالشكل. كذا أستفيد من كلام شيخنا في النتيجة.

[قارن بـ تدريب الراوي، ١٩٥/٢؛ علي القاري، ١٤٤؛ توضيح الأفكار، ٣١٩/٢]

[٢٣أ] **المحكم**: هو الحديث الذي سلم من المعارضة. كذا أستفيد من ابن حجر في النخبة[1].

[١) نزهة النظر، ٣٣. وقارن بـ فتح المغيث، ٧٨/٣؛ تدريب الراوي، ٢٠٢/٢؛ علي القاري، ٩٥؛ توجيه النظر،٢٢٤].

فصل الخاء المعجمة بعد الميم

المخضرمون: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ولم يروا النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ . فهم من كبار التابعين سواء عرف الاسلام منهم في زمنه ـ عليه السلام ـ كالنجاشي أم لا. كذا عرفه شيخنا في نتيجة النظر في علم الأثر. وقال النووي في التقريب؛ "المخضرمون، واحدهم مخضرم، بفتح الراء، وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ . وعدهم مسلم عشرين نفسا. وهم أكثر"[١]. انتهى.

[(١) التقريب، ٢٣٨/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٦٩/١، ٩١/٣، ١٥٠؛ تدريب الراوي، ٢٣٨/٢؛ علي القاري، ١١٩، ١٨٦].

المختلف: هو ضد المؤتلف. وقد سبق التعريف فيه. وهو ما اتفق في الخط دون اللفظ. كذا في شرح الإشبيلي على ما تقدم. والله أعلم.

مختلف الحديث: هو حديث ورد بخبر يضاده أمكن الجمع بينهما. كذا أستفيد من حصر ابن حجر في نخبة الفكر[١]. وتبعه شيخنا في شرح الخلاصة.

[(١) نزهة النظر، ٣٣].

المختلط: كل راو اختلط عقله في آخر عمره بالهرم والعمى. كذا أستفيد من كلام ابن الصلاح في مقدمته[١].

[(١) علوم الحديث، ٣٥٢. وقارن بـ فتح المغيث، ٣٣١/٣؛ تدريب الراوي، ٣٧٢/٢؛ علي القاري، ١٦٢،١٦٣].

[٢٣ب] **المخرج**: هو من تبحر في الحديث، حتى ألف كتابا فيه كأصحاب 'الكتب الستة' وصاحب 'السنن الأربعة' وغيرها من المعتبرين الحفاظ والمحدثين.

[قارن بـ فتح المغيث، ٣٣٨/٢؛ تدريب الراوي، ٨٠/٢؛ قواعد التحديث، ٢١٩].

فصل الدال المهملة بعد الميم

المدرج: الملحق في الخبر من قول راو صحابي أو غيره بلا فصل. كذا عرفه الشنشوري في المقدمة.

[قارن بـ علوم الحديث، ٨٨؛ فتح المغيث، ٢٢٦/١؛ تدريب الراوي، ٢٦٨/١؛ علي القاري، ١٣٥؛ توجيه النظر، ٢٥٢، ٢٦٤].

مدرج الإسناد: رواية الراوي حديثا عن جماعة بأسانيد مختلفة، فيجمعهم على إسناد بعضهم موهما أنه إسناد الجميع. كذا عرفه شيخنا محمد بن همات في نتيجة النظر في علم الأثر.

[قارن بـ فتح المغيث، ٢٣٣/١؛ تدريب الراوي، ٢٧٠/١؛ علي القاري، ١٣٣].

مدرج المتن: ما يقع في المتن من كلام ليس فيه، سواء كان في أوله أو في أثنائه أو في آخره، هو الأكثر. كذا عرفه شيخنا محمد بن همات ثمه. وعرف الحافظ ابن الصلاح بأنه هو أن يدرج الراوي في حديث رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ من كلام بعض الرواة بذكر الصحابي أو من بعده عقيب ما يرويه من الحديث كلاما من عند نفسه فيرويه من بعده من الرواة موصولا بالحديث غير فاصل بينهما بذكر قائله فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، متوهما أن الجميع عن رسول الله ـ صلىالله عليه وسلم ـ[١]. واختار هذاالتعريف الحافظ أبو عبد الله محمد [٢٤آ] بن عبد الهادي المقدسي في شرح المنظومة لابن فرح الإشبيلي. ولكن اختصره النووي في التقريب فقال؛ "مدرج الحديث هو ذكر الراوي عقيب الرواية كلاما لنفسه أو لغيره فيرويه من بعده متصلا متوهما أنه من الحديث"[٢]. انتهى. ولخصه الامام العلامة أبو عبد الله عز الدين ابن جماعة الكناني الشافعي في شرحه على الإشبيلي فقال؛ "المدرج حده ما أدرج في الحديث من كلام بعض الرواة متصلا به من غير فصل". انتهى.

[(١)علوم الحديث، ٨٦؛ ٢) التقريب، ٢٦٨/١. وقارن بـ فتح المغيث، ٢٣٠/١؛ تدريب الراوي، ٢٧٠/١؛ علي القاري، ١٣٥، ١٣٧].

المدبج: هو أن يروي قرينان كل واحد منهما عن الآخر كـ'أبي هريرة وعائشة' و'مالك والأوزاعي' و'أحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين'. فإن روى أحد القرينين عن الآخر ولم يرو الآخر عنه فإنه لا يسمى مدبجا، كرواية سليمان التيمي عن مسعر من غير عكس. كذا عرفه العلامة عز الدين ابن جماعة في شرح تلك المنظومة. ثم قال؛ " تذنيب:من المستطرفات أن محمد بن سيرين روى عن أخيه يحيى بن سيرين. وهو روى عن أخيه أنس بن سيرين. وهو روى عن أنس بن مالك حديثا فوقع في هذا السند ثلاثة تابعيون [٢٤ب] اخوة روى بعضهم عن بعض". انتهى. وقال النووي في التقريب؛ "المدبج رواية القرينين، وهما المتقاربان في السن والإسناد. فإن روى كل واحد منهما عن الآخر كـ'عائشة وأبي هريرة' و'مالك والأوزاعي' فهو 'المدبج'"[١]. انتهى.

[(١) التقريب، ٢٤٦/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٦٠/٣؛ تدريب الراوي، ٨٠/١؛ علي القاري،٢٠٠؛ توضيح الأفكار، ٤٧٦/٢].

المدلس: بفتحة اللام، أن يحذف الراوي شيخه وقت بيان السند مسندا إلى شيخ شيخه بـ'عن' أو 'قال'. كذا أستفيد من عبارة شيخنا في النتيجة. فالراوي 'مدلس' بكسر اللام أي ساتر الإسناد ومظلم الإسناد. وإذا كان السند مظلما يكون المروي مظلما، فالحديث يكون 'مدلسا' بفتح اللام، بشرط عدم التصريح بالسماع وإلا كان موضوعا. هذا خلاصة عبارة الأستاذ. والله أعلم بحقيقة المراد. وقد سبق الكلام في 'التدليس'. وهو نوع من التلبيس. ومرتكبه أشر من إبليس. وعرف العلامة الحافظ أبو عبد الله المقدسي في شرح القصيدة : "والتدليس المذموم هو أن يروي حديثا عن شيخ عاصر، سمعه منه في الجملة، أو لم يسمع منه ذلك الحديث الذي روى عنه، بل سمعه من ضعيف أسقطه كتدليس بقية والوليد بن مسلم أو غيرهما، بخلاف تدليس [٢٥آ] ابن عيينة وغيره ممن يدلس عن الثقات. فإنه ليس بمذموم". انتهى. وقد فصل العلامة عز الدين ابن جماعة في شرح تلك القصيدة فقال؛ "التدليس نوعان مذموم وهو أن يروي أحد حديثا عن شيخ عاصره أو سمع منه في الجملة أو لم يسمع منه ذلك الحديث الذي رواه، بل سمعه من ضعيف أسقطه كتدليس بقية ـ بالباء الموحدة من تحت المفتوحة ثم قاف مكسورة ثم ياء مثناة من تحت. -قلت؛ ومما قيل في هذا الرجل ليس بقية فكن منه على نفية-. وغير مذموم. وهو أن يكون من سمع منه في نفس ثقة، كتدليس ابن عيينة". انتهى.

[قارن بـ علوم الحديث، ٦٦؛ فتح المغيث، ١٦٩/١؛ تدريب الراوي، ٢٢٣/١؛ علي القاري، ١١٥ ؛ توجيه النظر، ٢٤٨].

فصل الراء بعد الميم

المرسل: على المشهور ما نصه التابعي صريحا أو كناية إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ . وقيل؛ما رفعه التابعي الكبير. فمرفوع الصغير لا يسمى مرسلا. وقيل ما سقط منه راو أو أكثر، سواء كان من أوله أو من آخره أو من وسطه. كذا في مقدمة العلامة الشنشوري. واختار الاستاذ المشهور فقال؛ "المرسل وهو ما رفعه التابعي كقوله 'قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ . احتج به أبو حنيفة ومالك وتابعوهما وأحمد في أصح الروايتين عنه بشرط أن يكون المرسل ثقة لا يرسل [٢٥ب] إلا عن الثقات. ورده الشافعي إلا إذا اعتضد بغيره ولو مرسلا ليترجح كون المحذوف ثقة". انتهى. وعرف الحافظ أبو عبد الله في شرح القصيدة بلفظ "المرسل ما رواه التابعي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ . وفي الاحتجاج به خلاف مشهور. والصحيح فيه التفصيل. وعرف الحافظ ابن جماعة بلفظ "هو ما سقط من إسناده الصحابي. مثاله قول نافع 'نهى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن قتل الكلاب". انتهى. وعرف سيد السند في التعريفات حيث قال فيه؛"المرسل من الحديث ما أسنده التابعي أو تبع التابعي إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من غير أن يذكر الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ."[1]. أقول؛ تعريف السيد ـ قدس سره ـ بكذا عند الفقهاء والأصوليين. وأما عند المحدثين فما رواه التابعي عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهو مرسل. وما رواه تبع التابعي فهو معضل. كذا حققه ابن الصلاح في المقدمة[2].

[(١) تعريفات سيد، ١٤٠؛ ٢) علوم الحديث، ٤٧-٤٨. وقارن بـ فتح المغيث، ١٢٨/١؛ تدريب الراوي، ١٩٥/١؛ علي القاري، ١٠٩، ١٩١].

المرسل الخفي: هو رواية راو عن معاصر لم يثبت لقاؤه بصيغة تحتمل السماع. كذا أستفيد من عبارة شيخنا في شرح خلاصة النخبة. وعرف في النتيجة بأنه "هو ما رواه عن معاصر [٢٦آ] لم يلقه بالصيغة المحتملة". انتهى.

[قارن بـ فتح المغيث، ١٦٩/١، ٧٩/٣؛ تدريب الراوي، ٢٠٥/٢؛ علي القاري، ١١٨، ١٩١].

فصل الزاي بعد الميم

المزيد في متصل الأسانيد: وهو أن يزيد الراوي في أثناء الإسناد. كذا عرف شيخنا في النتيجة.

[قارن بـ علوم الحديث، ٢٥٩؛ فتح المغيث، ٨١/٣؛ تدريب الراوي، ٢٠٣/٢؛ علي القاري، ١٣٩؛ توجيه النظر، ٢٦٢].

فصل السين المهملة بعد الميم

المساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين. كذا في مقدمة العلامة الشنشوري. وقال النووي في التقريب؛ "والمساواة في أعصارنا قلة عدد الإسناد إلى الصحابي

ومن قاربه بحيث يقع بينك وبين صحابي، مثلا، من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه"[1]. انتهى. أقول؛ سيجيء تفصيله مع مثاله في تعريف 'المصافحة'.

[(١) التقريب، ١٦٦/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٥/٣؛ تدريب الراوي، ١٦٦/٢؛ علي القاري، ١٩٧].

المسانيد: هي الكتب التي رتبت فيها مسند الصحابة بأن يذكر اسم الصحابة أولا ثم يسرد جميع الروايات من غير نظر إلى الصحة والضعف والغرابة. ويلحق بها مسانيد الأئمة، كمسند أبي حنيفة[1] ومسند الشافعي[2] ومسند أحمد بن حنبل[3] ومسند ابن أبي شيبة[4] وغيرها. كذا سمعت من تقرير أستاذنا حين التحصيل.

[(١) هو إمام الأئمة وفقيه العراق أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، توفى ببغداد سنة ١٥٠. جمع بعض العلماء الأحاديث التي رواها في مصنفات مفردة مسماة بـ 'مسند'. وهي تبلغ سبعة عشر مسندا وتنسب إليه لكون الأحاديث الواقعة فيها من رواياته. طبعت هذه المسانيد؛ ٢) هو إمام الأئمة وعالم قريش أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، نزل بمصر وتوفي بها سنة ٢٠٤. ومسنده ليس من تصنيفه أيضا. وإنما جمع فيه بعض المتأخرين الأحاديث التي أسندها هو. فلذلك نسب إليه؛ ٣) هو إمام الأئمة محيي السنة أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، توفي ببغداد سنة ٢٤١. مسنده أشهر المسانيد وإذا أطلق فهو المراد. طبع هذا المسند غير مرة؛ ٤) ابن أبي شيبة اثنان ولكليهما مسند. أحدهما أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة الكوفي المتوفى سنة ٢٣٥، و هو صاحب المصنف المشهور، ثانيهما أخوه أبو الحسن عثمان بن محمد ابن أبي شيبة الكوفي المتوفى سنة ٢٣٩. وقارن بـ فتح المغيث، ٣٤٠/٢، ٣٤٢؛ تدريب الراوي، ١٥٤/٢؛ علي القاري، ٩٤، ٢٦٦].

المستملي: هو الذي يسمع الحديث في مجلس الإملاء من [٢٦ب] الشيخ المملي مسمعا أطرافه رافعا صوته نائبا منه. كذا أستفيد من كتب الأصول.

[قارن بـ فتح المغيث، ٢٩٦/٢؛ تدريب الراوي، ٢٥/٢؛ علي القاري، ٢٥٦].

المستور: وهو أن يروي الراوي حديثا عن اثنين فصاعدا غير موثق. ويسمى مجهول الحال. وقد تقدم. هكذا أستفيد من حصر ابن حجر على توضيح النخبة[1]. وتبعه شيخنا في النتيجة وشرح الخلاصة له. لكن فصل شيخنا في النتيجة فقال؛ "المستور عندنا من كان عدلا في الظاهر ولم تعرف عدالته في الباطن سواء انفرد واحد أم لا". انتهى. وعرف سيد السند ـ قدس سره الصمد ـ بأنه "هو الذي لم يظهر عدالته ولا فسقه. فلا يكون خبره حجة في باب الحديث". كذا في التعريفات[2].

[(١) نزهة النظر، ٥٢. نص ابن حجر هكذا: "إن روى عنه (أي عن الراوي الذي سمي) اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور"؛ ٢) تعريفات، ١٤٣. وقارن بـ فتح المغيث، ٢٩٩/١، ٣٠٠؛ تدريب الراوي، ٣١٦/١؛ علي القاري، ٧١، ١٥٤].

المسلسل: ما اتفق رواته على صفة واحدة أو حالة واحدة. هكذا في مقدمة الشنشوري. وعرف الحافظ النووي في التقريب بأنه "هو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة أو حالة للرواة تارة وللرواية تارة (أخرى)"[1]. انتهى. ولفظ ابن الصلاح؛ "التسلسل من نعوت الأسانيد. وهو عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه واحدا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة. وينقسم ذلك إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون [٢٧آ] صفة للرواة أو حالة لهم. ثم ان صفاتهم في ذلك وأحوالهم وأفعالهم تنقسم إلى ما لا نحصيه أبدا"[2]. انتهى. واختصر شيخنا في النتيجة حيث قال؛ "المسلسل هو أن يتفق الرواة في صيغ الأداء أو غيرها من الحالات القولية والفعلية". وكذا أستفيد من حصر ابن حجر في النخبة[3]. وعرف شيخ والدي الشيخ صنع الله الحلبي ثم المكي واعظ الحرم

الشريف ومدرس المحفل اللطيف، حضر دروسه سنة ١١١٥ حين مجاورته بمكة المكرمة، وكتب شرح أرجوزته فقال فيه؛ "والحديث المسلسل هو ما اتفقت صيغ رواته في الأداء". انتهى. وهو أخصر التعاريف. وعرف الحافظ أبو عبد الله عز الدين ابن جماعة في شرح القصيدة:"المسلسل، وحده ما اتفقت رواته على صفة أو حالة أو كيفية". انتهى[٤].

[(١) التقريب، ١٨٧/٢؛ ٢) علوم الحديث، ٢٤٨؛ ٣) نزهة النظر، ٧٣-٧٤؛ ٤) وقارن بـ فتح المغيث، ٥٣/٣؛ تدريب الراوي، ١٨٧/٢؛ علي القاري، ٢٠٩].

المسند: هو ما اتصل إسناده من رواته إلى منتهاه. كذا حكاه الخطيب عن أهل الحديث. وقال أكثر ما يستعمل في المرفوع دون الموقوف. كذا عرفه عز الدين ابن جماعة في شرح القصيدة المذكورة. وتبعه الشارح أبو عبد الله المقدسي في شرح تلك القصيدة. ومأخذهما عين عبارة ابن الصلاح حيث قال؛ [٢٧ب] "المسند هو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه. ذكر أبو بكر الخطيب نقلا عن أهل الحديث"[١]. ولفظ النووي في التقريب ؛ "ما اتصل سنده إلى منتهاه. وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ خاصة متصلا كان أو منقطعا. وقال الحاكم وغيره لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل"[٢]. انتهى. وقال سيد السند في تعريف المسند؛ "وهو خلاف المرسل. وهو الذي اتصل إسناده إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ . وهو ثلاثة أقسام: المتواتر والمشهور (والآحاد). والمسند قد يكون متصلا ومنقطعا. والمتصل (مثل) ما روى مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ [٣]. والمنقطع مثل ما روى مالك عن الزهري عن ابن عباس عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ . فهذا مسند لأنه قد أسند إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ، ومنقطع لأن الزهري لم يسمع عن ابن عباس"[٤]. انتهى.

[(١) علوم الحديث، ٣٩؛ ٢) التقريب، ١٨٢/١؛ ٣) فهذا مسند لأنه أسند إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ (حاشية)؛ ٤) تعريفات سيد، ١٤٣.وقارن بـ فتح المغيث، ٩٩/١؛ تدريب الراوي، ١٨٢/١؛ علي القاري، ١٩٠، ١٩١].

المسند: بكسر النون، هو شيخ أخذ الحديث من أهله فأجاز شيخه رواية الأحاديث بالسند المتصل مرفوعا كان أو موقوفا أو مرسلا. فالمسند، بكسر النون، اسم فاعل، معناه ذو سند. وما رواه مسند، بالفتح، اسم مفعول. كذا أستفيد [٢٨آ] من تعريف المسند. وهو القول المعتمد. وقال القاضي زكريا؛ "المسند، بكسر النون، هو الذي اعتنى بالإسناد خاصة متبصرا متذكرا بها كيفية التحمل والأداء أو متعلقاتهما"[١]. انتهى. وقال الحافظ عبد الرحيم بن حسين الأثري العراقي في شرح الألفية؛ "المسند، بكسر النون، فاعل 'أسند الحديث' أي رواه بإسناده"[٢]. انتهى كلام العراقي.

[(١) فتح الباقي، ٨/١؛ ٢) التبصرة، ٨/١. وقارن بـ فتح المغيث، ١٣/١؛ تدريب الراوي،٤٣/١؛ الباعث الحثيث،١٥٦].

فصل الشين المعجمة بعد الميم

المشافهة: هو السماع عن لفظ الشيخ. كذا عرفه الحافظ المقدسي في شرح تلك القصيدة.

المشتبه المقلوب: وهو أن يكون اسم أحد الراويين كاسم أب الآخر خطا ونطقا، واسم الآخر كاسم أبوالأول كذلك، ك'مسلم بن الوليد' و'وليد بن مسلم' و'أسود بن يزيد ويزيد بن الأسود'. كذا عرف شيخنا في نتيجة النظر.

[قارن بـ فتح المغيث، ٢٦٤/٣ علي القاري، ٢٢٩].

المشق: بفتح الميم، وهو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف. كذا في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للقاضي زكريا الأنصاري[١].

[(١) فتح الباقي، ١٢٢/٢. وقارن بـ علوم الحديث، ١٦٤؛ فتح المغيث، ١٥١/٢؛ تدريب الراوي، ٧٠/٢].

المشهور: هو ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة عن مثلهم من أوله إلى آخره. كذا عرفه النووي في التقريب[١]. وعرف الغمام الشنشوري في المقدمة بأنه ما رواه أكثر من [٢٨ب] اثنين. وقد استفاد ـ رحمه الله ـ من حصر ابن حجر في شرح النخبة[٢]. وهو تبع أستاذه الحافظ ولي الدين العراقي حيث قال في ألفيته:

وما به مطلق الراوي انفرد ... فهو الغريب، وابن منده فحد
بالانفراد عن إمام يجمع ... حديثه فان عليه يتبع
من واحد واثنين فالعزيز أو ... فوق فمشهور وكل قد رأوا[٣]

وعرف سيدالسند ـ قدس سره الصمد ـ فقال؛ "المشهور من الحديث وهو ما كان من الآحاد في الأصل. ثم اشتهر فصار ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب، فيكون كالمتواتر بعد القرن الأول". كذا في التعريفات[٤].

[(١) التقريب، ١٧٦/٢؛ ٢) ظ. نزهة النظر، ١٠؛ ٣) التبصرة، ٢٦٥/٢-٢٦٦؛ ٤) تعريفات سيد؛ ١٤٥. وقارن بـ فتح المغيث، ٣٢/٣؛ تدريب الراوي، ١٧٣/٢؛ علي القاري، ٣١].

فصل الصاد المهملة بعد الميم

المصحف: هو ما وقع التغاير بين الحديثين بالنقط. كذا عرف شيخنا في النتيجة . وعرف شيخ والدي 'المصحف' في شرح أرجوزته فقال؛ "المصحف هوالذي تغير بنقط الحروف أو حركاتها أو بسكناتها". انتهى.

[قارن بـ فتح المغيث، ٧٣/٣؛ تدريب الراوي، ١٩٣/٢؛ علي القاري، ١٤٤].

المصافحة: هو مساواة الراوي مع مصنف في العدد وبينهما أمد بعيد لا يمكن التلاقي مثل مائة سنة

أو أكثر. [٢٩آ] كذا أستفيد من عبارة ابن حجر في شرح نخبة الفكر[١]. مثاله كابن حجر والنسائي، مثلا، فإن النسائي يروي حديثا بينه وبين النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيه أحد عشر نفسا، فيقع له بذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بين ابن حجر وبين النبي، صلى الله عليه وسلم ـ أحد عشر نفسا، فتساوى له من حيث العدد. فقال ابن حجر بعد نقل هذا؛ "ونحن في هذه الصورة كأنا لقينا النسائي فصفافحناه"[٢]. انتهى. وكالشيخ إبراهيم الكردي الكوراني وابن حجر العسقلاني بينهما وبين البخاري، فإن أعلى أسانيد ابن حجر أن يكون بينه وبين البخاري سبعة وأعلى سند الشيخ إبراهيم الكردي بينه وبين البخاري ثمانية؛ وكذا الشيخ إبراهيم الكردي الكوراني، فإن الشيخ إبراهيم الكردي أخذ وروى عاليا عن الشيخ عبد الله بن سعد الله الكاهوني عن الشيخ قطب

الدين محمد بن أحمد النهرواني عن والده عن نور الدين أبي الفتوح الطاوسي عن الشيخ المعمر بابا يوسف الهروي عن الشيخ المعمر شادبخت الفرغاني عن الشيخ المعمر أبي لقمن يحيى بن عمار الختلاني بسماعه على [٢٩ب] الفربري عن البخاري. قال الشيخ إبراهيم الكردي في الامم لإيقاظ الهمم بعد نقل هذا السند العالي؛ "فباعتبار العدد كأني سمعته من الحافظ ابن حجر وصافحته. وكان شيخنا الكاهوري سمع من التنوخي وصافحه، وبين وفاتيهما مائتا سنة وبضع وثمانون. فإن الكاهوري توفي بالمدينة سنة ١٠٨٢ والتنوخي سنة ٨٠٠. وهذا عال جدا. وأعلى أسانيد السيوطي إلى البخاري أن يكون بينه وبين البخاري ثمانية. فساويت فيه السيوطي. ولله الحمد". انتهى. أقول؛ وقد انسلكت هذا السند العالي حيث أجازني شيخي علامة المحدثين وخاتمة المسندين الشيخ محمد بن همات الدمشقي بعد سماع البخاري مرتين، مرة مقدار ربعه في الجامع الأحمدية في أسكدار سنة ١١٤١ بقراءة الشيخ محمد الزيتوني ـ رحمه الله ـ ومرة مقدار ثلثه في دار الحديث لوالدة سلطان ـ طابت ثراها ـ بقراءة الحافظ أحمد المقري، عند عدم الزيتوني، سنة ١١٤٥، كلاهما على الشيخ المذكور ـ ضاعف الله له الأجور ـ. وهو سمع كله من شيخه خاتمة الحفاظ والمحدثين وعلامة الفقهاء والمسندين الشيخ عبد الله ين سالم البصري، ومن الشيخ محمد تاج [٣٠آ] الدين مفتي مكة، وهما يرويان عن القطب الرباني والغوث الصمداني الشيخ إبراهيم الكردي الكوراني ـ عليه تقديس السبحاني ـ. فقد اتصل سندي إلى البخاري بهذا السند بأحد عشر نفسا. ولله الحمد. وقال النووي في التقريب؛ "المصافحة أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون لك مصافحة، كأنك صافحت مسلما ـ رحمه الله ـ وأخذته عنه. وإن كانت المساوات لشيخ شيخ شيخك فالمساواة لشيخ شيخك"[٣]. انتهى.

[١) نزهة النظر، ٦٨؛ ٢) نفس المرجع؛ ٣) التقريب، ١٦٧/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٦/٣؛ تدريب الراوي، ١٦٧/٢؛ علي القاري، ١٩٨].

فصل الضاد المعجمة بعد الميم

المضطرب: هو الذي يختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه آخر مخالف له. كذا عرفه ابن الصلاح في المقدمة. ثم قال؛ "وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايات. أما إذا ترجحت إحديهما بحيث لا يتقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحبة للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة. ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب. ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع من أداء واحد، وقد يقع [٣٠ب] بين رواة. والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنه لم يضبط"[١]. انتهى. كذا تبعه النووي في التقريب[٢] مختصر ابن الصلاح. وعرف الشنشوري في المقدمة بأنه ما ورد مختلفا من راو واحد فأكثر في متن أو في سند الحديث بتساوي الاختلاف. أقول؛ هذا التعريف جامع الأفراد، قامع الأجلاف، على ما هو الظاهر، فلا تكن من أهل الإعتساف. وعرف شيخنا في النتيجة بأنه "هو ما اختلف فيه الراوي بالإثبات تارة والحذف أخرى، من غير ترجيح غالبا، في الإسناد وتارة في المتن". انتهى.

[١) علوم الحديث، ٨٤-٨٥؛ ٢) التقريب، ٢٦٢/١. وقارن بـ فتح المغيث، ٢٢١/١؛تدريب الراوي، ٢٦٢/١؛ علي القاري، ١٤٠؛ توجيه النظر، ٢٥٦، ٢٥٧].

فصل العين المهملة بعد الميم

معجم الصحابي: هو كتاب رتب فيه أسماء الصحابة على حروف معجم كـ'معجم' الطبراني[١] . كذا أستفيد من عبارة ابن الصلاح[٢].

[١) صنف الطبراني ثلاث 'معاجم' كبير وأوسط وصغير. رتب في المعجم الكبير الصحابة على حروف المعجم وجمع أحاديث كل صحابي كلها أو بعضها تحت اسمه. هذا المعجم طبع في بغداد في ٢٥ مجلدا بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. وفي المعجم الأوسط والمعجم الصغير رتب الطبراني شيوخه وروى تحت تراجمهم أحاديثهم كلها أو بعضها. طبع المعجم الصغير غير مرة. فمراد المؤلف المعجم الكبير. والله أعلم؛ ٢) ظ. علوم الحديث، ٢٢٨].

المعروف: ما رواه الضعيف مخالفا لما هو أعلى منه ضعفا. كذا عرفه شيخنا في نتيجة النظر في علم الأثر.

[قارن بـ تدريب الراوي، ١٧٨/١، ٢٤١؛ علي القاري، ٨٧؛ توجيه النظر، ٢١٩، ٢٢٣].

المعضل: ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا. كذا ذكره ابن الصلاح في المقدمة[١]. وتبعه الشنشوري في مقدمته. وقال الحافظ محيي الدين النووي في التقريب؛ "المعضل، بفتح [٣١آ] الضاد، وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر. ويسمى منقطعا. ويسمى مرسلا عند الفقهاء وغيرهم"[٢]. انتهى. وكذا عرفه شراح القصيدة الإشبيلية.

[١) علوم الحديث، ٥٤؛ ٢) التقريب، ٢١١/١. وقارن بـ فتح المغيث، ١٥١/١؛ تدريب الراوي، ٢١١/١؛علي القاري، ١١٣؛ توجيه النظر، ٢٤٢].

المعلق: ما سقط من مبدإ إسناده راو وأكثر. ومن المعلق أن يحذف جميع السند ويقال، مثلا، قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ . كذا عرفه الشنشوري في المقدمة. وعرف الحافظ ابن الصلاح[١] والحافظ النووي في التقريب التعليق بأنه "هو ما حذف من مبدإ إسناده واحد فأكثر. واستعمله بعضهم في كل الإسناد. وهذا التعليق له حكم الصحيح"[٢]. انتهى. وقال سيد السند؛ "المعلق من الحديث ما حذف من مبدإ إسناده واحد وأكثر. فالحذف إما أن يكون في أول الإسناد وهو المعلق، أو في وسطه وهو المنقطع، أو في آخره وهو المرسل". هكذا في التعريفات[٣].

[١) علوم الحديث، ٢٠؛ ٢) التقريب، ١١٧/١. نص النووي هكذا: "وأما ما حذف من مبتدإ إسناده واحد أو أكثر، فما كان منه بصيغة الجزم كـ'قال' و'فعل' و'أمر' و'روى' و'ذكر فلان' فهو حكم بصحته عن المضاف إليه. وما ليس فيه جزم كـ'يروى' و'يذكر' و'يحكى' و'يقال' و'روي' و'ذكر' و'حكي عن فلان كذا' فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه"، علما بأن البحث هنا عن المعلقات الواقعة في صحيح البخاري. ولهذا أضاف النووي: "وليس بواه لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح"؛ ٣) تعريفات سيد، ١٤٨. وقارن بـ تدريب الراوي، ١١٧/١؛ علي القاري، ١٠٦، ١٠٨].

المعلل: هو الحديث الذي أطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها. هكذا عرفه تقي الدين أبو عمرو عثمان ابن الصلاح في المقدمة[١]. وعرف أيضا في محل آخر بلفظ آخر فقال؛ "المعلل هو جمع طرق في كل حديث واختلاف الرواة فيه"[٢]. انتهى. وعرف الشنشوري الفرضي في المقدمة بأنه ما كان مشمولا [٣١ب] بعلة خفية". انتهى. وهذا أخصر مما تقدم. والله أعلم[٣].

[١) علوم الحديث، ٨١؛ ٢) لعل هناك سوء فهم او سوء نقل. ظ.علوم الحديث، ٨٢؛ ٣) وقارن بـ فتح المغيث، ٢١٠/١؛ تدريب الراوي، ٢٥١/١؛ علي القاري، ٥٤].

المعلول: قال الحافظ العراقي في شرح ألفيته؛ "وقد وقع في عبارة كثير من أهل الحديث تسميته بـ'المعلول'. وذلك موجود في كلام الترمذي وابن عدي والدارقطني وأبي يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم. وقال ابن الصلاح؛ "و ذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس؛ 'العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة'"[1]. وقال النووي انه لحن[2]. قلت؛ والأجود في تسميته 'المعل'". كذا قاله العراقي في شرح الألفية[3]. واختصر في متنه حيث قال؛

وسم ما بعلة مشمول معلا ولا تقل معلول[4]

وعرف شيخ والدي محدث الحرمين وواعظ مكة بلا ريب ولا مين العالم العلامة والحبر الفهامة الشيخ صنع الله الحلبي في شرح أرجوزته له حيث قال؛ "المعلول ما ظاهره السلامة لجمعية شروط الصحة لكن فيه علة خفية فيها غموض تظهر للنقاد عند جمع طرق الحديث والفحص عنها لمخالفة الراوي لغيره ممن هو أحفظ عنه وأضبط وأكثر عددا مع قرائن تدل على وهمه في وصل مرسل أو رفع موقوف [٣٢آ] أو إدراج حديث في حديث أو لفظة أو جملة ليست من الحديث أو وهم بإبدال راو ضعيف". انتهى.

[١) علوم الحديث، ٨١؛ ٢) التقريب، ٢٥١/١؛ ٣) التبصرة، ٢٢٤/١؛ ٤) نفس المرجع].

المعنعن: وهو الذي يقال فيه 'فلان عن فلان'. عرفه الحافظ ابن الصلاح في المقدمة ثم قال؛ "عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره . والصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل"[1]. انتهى. أقول؛ هذا الوهم إنما نشأ من استعمال 'عن' . لأن استعمال 'عن' أمارة الحذف والتعليق. ولذا احتاج إلى بيان الاتصال على التحقيق. ولكن قول الجمهور التصديق فيدفع الوهم بحسن الظن. وهو خير الرفيق. وكذا تبعه شراح القصيدة الإسبيلية. وزاد الحافظ المقديس بعد قوله؛ "و الصحيح الذي عليه الجمهور أنه من قبيل المتصل. وحكاه أبو عمرو الداني إجماعا.وكذا قال عزالدين ابن جماعة وبالغ فيه حيث قال؛ وعده بعضهم مرسلا. والصحيح الذي عليه الجمهور أنه متصل. هكذا لفظ النووي في التقريب. وزاد بشرط أن لا يكون المعنعن مدلسا بشرط إمكان لقاء بعضهم (بعضا)[2]. كذا أشار ابن الصلاح بعد صحيفة[3]. وقال الشنشوري في مقدمته؛ "المعنعن ما يقال فيه 'فلان عن فلان' من بيان التحديث [٣٢ب] أو الإخبار أو السماع". انتهى.

[١) علوم الحديث، ٥٦؛ ٢) التقريب، ٢١٤/١-٢١٥؛ ٣) علوم الحديث، ٥٦. وقارن بـ فتح المغيث، ١٧٦/١؛ تدريب الراوي، ٢١٤/١؛ علي القاري، ٦٤، ١٤٠؛ توجيه النظر، ٧٣].

فصل الفاء بعد الميم

المفترق: وقد ذكرناه في 'المتفق'. وهما من مقولة الإضافة وتقابل التضاد. إذ بينهما كمال المخالفة والعناد كالبياض والسواد. فمن تعريف أحدهما يحصل تعريف الآخر. ولا ينكره أحد من العباد. لأن الأشياء إنما تنكشف بالأضداد، كالحركة وهي غير السكون وهي غير الحركة. فثبت المطلوب في الإضافات . فلا حاجة إلى الاختلافات.

فصل القاف بعد الميم

المقابلة: هو عرض الطالب كتابه بأصل شيخه أو أصل شيخ شيخه المقابل به أصل شيخه أو بفرع مقابل بأصل السماع بنفسه مع شيخه في حال تحديثه به أو بنفسه أو بثقة يقظ غيره. هكذا في شروح ألفية العراقي[1].

[١) التبصرة، ١٣٣/٢؛ فتح الباقي، ١٣٣/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٦٥/٢؛ تدريب الراوي، ٧٦/٢، ٩٤؛ علي القاري، ٢٦٤].

المقطوع: "وهو غير المنقطع. هو ما جاء من التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم. وقال الخطيب أبو بكر الحافظ في جامعه؛ المقاطع هي الموقوفات على التابعين. وقال المملي؛ وجدت التعبير بـ'المقطوع' عن 'المنقطع' غير الموصول في كلام الإمام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما". انتهى كلام ابن الصلاح[1]. ولفظ النووي في التقريب: "المقطوع، وجمعه [٣٣آ] المقاطع والمقاطيع، وهو الموقوف على التابعي قولا أو فعلا له. استعمله الشافعي ثم الطبراني في 'المنقطع'"[2]. انتهى. وقال الإمام الشنشوري في مقدمته؛ المقطوع قول التابعي أو فعله". انتهى. واختار سيد السند تعريف ابن الصلاح[3]. وكذا شراح قصيدة الإشبيلي.

[١) علوم الحديث، ٤٢-٤٣؛ ٢) التقريب، ١٩٤/١؛ ٣) ظ. تعريفات سيد، ١٥٤. وقارن بـ فتح المغيث، ١٠٥/١؛ تدريب الراوي،١٩٤/١؛ علي القاري، ١٨٩].

المقلوب: تقديم ما كان مؤخرا أو تأخير ما كان مقدما سندا كان أو متنا، كـ'مرة بن كعب' و'كعب بن مرة'، وكرواية ذيل حديث الإنفاق[1].وهو "حتى لا يعلم يمينه ما تنفق شماله". والأصل "حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"[2]. كذا أستفيد من كلام شيخنا في نتيجة النظر في علم الأثر. وعرف شيخ والدي الشيخ صنع الله الحلبي في شرح أرجوزته بأنه "هو ما جعل سنده أو متنه لآخر، كمن هو 'عن سالم'، مثلا، جعل 'عن نافع' إما لسهو أو لرغبة أو لوهم أو لطعن أو امتحان كما فعل مع البخاري ببغداد حيث قلبوا عليه مائة حديث فردها". انتهى[3].

[١) يعني هذا الحديث: "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الامام العادل، وشاب نشأ بعبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال؛ إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه" (مسلم، الزكاة، ٩١)؛ ٢) ظ. البخاري، الزكاة، ١٦؛ ٣) وقارن بـ علوم الحديث، ٧٦؛ فتح المغيث، ٢٥٣/١؛ تدريب الراوي،٢٩١/١؛ علي القاري، ١٣٨].

مقلوب الراوي وهو أن يبدل الراوي براو نظيره. كذا عرفه الإمام الشنشوري في المقدمة مستفيدا من عبارة [٣٣ب] ابن الصلاح[1] والنووي[2].

[١) ظ. علوم الحديث، ٩١؛ ٢) ظ. التقريب، ٢٩١/١].

مقلوب السند: وهو أن يبدل الراوي سند الحديث من أوله إلى آخره لحديث آخر وأن يبدل سند هذا الحديث بذلك الحديث يعني هو يقلب سند حديث لمتن آخر وبالعكس لقصد الامتحان. كذا أستفيد من كلام ابن الصلاح[1] والحافظ النووي[2] والإمام الشنشوري. ثم قال ابن الصلاح؛ "وقد روينا أن البخاري لما قدم بغداد فاجتمع قبل مجلسه قوم من أصحاب الحديث وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا لمتن آخر. ثم حضروا

مجلسه وألقوها عليه فلما فرغوا من نقل الأحاديث المقلوبة التفت إليهم فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه. فأذعنوا له بالفضل"[٣]. انتهى.

[١)ظ. علوم الحديث، ٩١؛ ٢) ظ. التقريب، ٢٩١/١؛ ٣) علوم الحديث، ٩١].

فصل الكاف بعد الميم

المكاتبة: هو أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بأمره مقرونة بالإجازة. وهذه صحيحة كـ'المناولة' . وإن كان مجردة عن الإجازة فمنع الرواية الماروردي الشافعي. وأجازه كثير من المتقدمين والمتأخرين. هو الصحيح المشهور بين [٣٤آ] أهل الحديث ومعمول به عندهم. كذا في التقريب للنووي[١].

[١) التقريب، ٥٥/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٢٨/٢؛ تدريب الراوي، ٥٥/٢].

فصل الميم بعد الميم

المملي: هو محدث له قدرة أن ينقل الحديث حفظا بالسند في ميدان واسع على منبر حوله سامعين كاتبين ما سمعوا. و'المستملي' في كل جانب يملي المسموع على الجماعة الحاضرين نائبا منه. كذا استفدت من كتب الأصول ومن تقرير شيخنا ملخص علم الأصول.

[قارن بـ تدريب الراوي،٢٥/٢؛ علي القاري، ٢٥٦].

فصل النون بعد الميم

المناولة: وهو أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو رواياته قائلا: "اروه عني مجازا مني". كذا في تقريب النووي[١]، مختصر ابن الصلاح. وقال سيد السند في التعريفات: "المناولة هي أن يعطيه كتاب سماعه بيده ويقول:'أجزت لك أن تروي عني هذا الكتاب'. ولا يكفي مجرد إعطاء الكتب"[٢]. انتهى.

[١) التقريب، ٤٤/٢-٤٥؛ ٢) تعريفات سيد، ١٦٠. وقارن بـ فتح المغيث، ٩٩/٢؛ تدريب الراوي، ٤٤/٢].

المنتهي: هو من حصل من فن الحديث أكثر وصلح لإفادته وأتقن. وقيل:"من شرع في هذا الفن واستقل بنصوص مسائله مستحضرا غالب أحكامه وقدر على الإستدلال". كذا في فتح الباقي بشرح ألفية العراقي[١] لزكريا الأنصاري –عليه رحمة الباري–.

[١) فتح الباقي، ٨/١.]

[٣٤ب] **المنكر**: هو الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته. هذا تصحيح البرديجي الحافظ[١]. ذكره الحافظ ابن الصلاح في المقدمة[٢]. ولفظ النووي في التقريب: "قال الحافظ البرديجي؛ 'هو الفرد الذي لا يعرف متنه من غير راويه'[٣]. كذا احتاره الشنشوري في المقدمة وسيد السند في التعريفات[٤]. لكن قال الحافظ أبو عمرو عثمان ابن الصلاح والحافظ محيي الدين يحيى بن شرف النووي في التقريب مختصر ابن الصلاح بعيد هذا: "والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في 'الشاذ' فإنه

بمعناه"[٥]. ثم قال ابن الصلاح: "وعند هذا نقول؛ المنكر على قسمين على ما ذكرناه في 'الشاذ' فإنه بمعناه. الأول، وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات. والثاني، وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده"[٦]. واختار القسم الثاني شراح المنظومة. ولكن اللفظ متغاير في الجملة. ولفظها؛ "المنكر ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتقان ما لم يحتمل منه تفرده".انتهى. وعرف شيخنا في النتيجة حيث قال: "وقيل المنكر ما رواه الضعيف مخالفا لمن هو أعلى منه ضعفا". ثم قال:"اعتمده الكمال الشمني[٧] كما قاله ابن الحنبلي". انتهى[٨].

[١) هو أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي البردعي، توفي سنة ٣٠١. كان ثقة إماما حافظا فهما؛ ٢) علوم الحديث، ٧١-٧٢؛ ٣) التقريب، ٢٣٨/١؛ ٤) تعريفات سيد، ١٥٩؛ ٥) التقريب٢٣٩/١؛ ٦) علوم الحديث،٧٢، ٧٤؛ ٧) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي التميمي المالكي الشمني (نسبة لمزرعه بباب قسطنطينية في الجزائر يقال لها شمنة) نزيل القاهرة، توفي سنة ٨٢١؛ ٨) وقارن بـ فتح المغيث، ١٩٠/١؛ تدريب الراوي، ٢٣٨/١؛ علي القاري، ٨٩، ١٣٠].

المنسوخ: هو حديث رفع حكمه بحديث ثابت متأخر. كذا استفيد [٣٥آ] من كلام شيخنا على شرح خلاصة النخبة.

المنقطع: هو ما لم يتصل إسناده دون التابعي عن الصحابة . وقيل: "هو ما اختل فيه رجل قبل التابعي محذوفا كان أو مبهما كـ 'رجل'". وقيل: "هو ما روي عن تابعي أو ما دونه قولا له أو فعلا له". وهذا غريب ضعيف. كذا في تقريب النووي[١]. وقال الشيخ العلامة الشنشوري الفرضي في المقدمة: "المنقطع، على المشهور، هو الذي سقط من سنده راو واحد قبل الصحابي. وقيل؛ ما لم يتصل سنده". انتهى. وعرف الحافظ أبو عبد الله المقدسي في شرح القصيدة الإشبيلية بأنه "هو الحديث الذي لم يتصل إسناده بأن يكون سقط منه رجل أو رجلان أو ثلاثة أو أكثر". انتهى. وقال عز الدين بن جماعة: "المنقطع حده ما لم يتصل إسناده كيف كان". قلت: هو أعم من 'المرسل' و'المعضل' مطلقا. أقول: وقد أشار إليه ابن الصلاح في المقدمة [٢] فافهم. وقال سيد السند: "المنقطع من الحديث ما سقط ذكر واحد من الرواة قبل الوصول إلى التابعي. وهو مثل 'المرسل'. لأن كل واحد منهما لا يتصل إسناده". كذا في التعريفات [٣].

[١) التقريب، ٢٠٧/١-٢٠٨؛ ٢) ظ. علوم الحديث، ٥٢؛ ٣) تعريفات سيد، ١٥٩. وقارن بـ فتح المغيث، ١٤٩/١؛ تدريب الراوي، ٢٠٧/١؛ علي القاري، ١١٠،٥٠].

فصل الواو بعد الميم

[٣٥ب] **الموافقة**: وهو الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه. كذا عرفه الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر [١]. وقال الحافظ النووي: "الموافقة أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته عن مسلم عنه". كذا في التقريب [٢] للحافظ النووي.

[١) نزهة النظر، ٦٧؛ التقريب، ١٦٥/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٣/٣-١٥؛ تدريب الراوي، ١٦٥/٢؛ علي القاري، ١٩٦].

الموصول: وهو ما اتصل إسناده مرفوعا كان أو موقوفا على من كان. عرفه الحافظ النووي في التقريب [١]. وعرف العلامة المحقق شيخ والدي الشيخ صنع الله الحلبي ثم المكي الواعظ في الحرم

الشريف في شرح أرجوزته حيث قال: "الموصول ما اتصل سنده بلا قطع رفعا إلى النبي –صلى الله عليه وسلم- أو وقفا على غيره".

[١) التقريب، ١٨٣/١. وقارن بـ فتح المغيث، ١٠٢/١؛ تدريب الراوي ،١٨٣/١].

الموضوع: هو الخبر الكذب المختلق على رسول الله –صلى الله عليه وسلم- . كذا عرفه العلامة الشنشوري في المقدمة مستفيدا من عبارة الحافظ العراقي في ألفيته حيث قال:

شر الضعيف الخبر الموضوع الكذب المختلق المصنوع[١]

و عرف شيخنا في نتيجة النظر في علم الأثر: "الموضوع ما أضيف ولو وهما إلى النبي –صلى الله عليه وسلم- مما لم يقله". [٣٦آ] ثم قال: "فاندرج فيه نحو 'من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار'"[٢]. وقال شيخ والدي وأستاذه الشيخ صنع الله الحلبي ثم المكي في شرح وجيزه على أرجوزته: "الحديث الموضوع، هو الكذب على رسول الله –صلى الله عليه وسلم-. ويحرم روايته إلا بيانا لكذبه. ويحرم العمل به مطلقا". انتهى. وقال الشيخ الحافظ أبو عبد الله المقدسي: "الحديث الموضوع، هو المختلق المصنوع". وهو تعبير النووي [٣] والعراقي، على ما تقدم. والله تعالى أعلم. ثم قال: "وهو شر الأحاديث الضعيفة. ولا يحل لأحد علم حال روايته في أي معنى كان إلا تعرفا ببيان وضعه". وتبعه الحافظ ابن جماعة. وقال النووي في التقريب: "و يحرم روايته مع العلم به في أي معنى كان إلا مبينا بوضعه. وجوزت الكرامية[٤] الوضع في الترغيب والترهيب. وهو خلاف إجماع المسلمين الذين يعتد بهم"[٥]. أقول: وقد صادفت كثيرا من الوعاظ في دار الملك وخارجها معتقدين نقل الأحاديث الموضوعة في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، وذلك جائز وناقله مأجور. وهذا اعتقاد باطل ومذهب عاطل. وبعض من فضلاء [٣٦ب] المنصفين ومن كبراء المحققين، سمعت من أفواههم يقولون: "إنا نقول في تأليفاتنا وموعظتنا؛ 'ورد في الخبر' أو 'وكذا ورد في الخبر' خوفا عن الكذب على خير البشر زاعمين أن الخبر غير الحديث عند أهل الأثر. وقد عرف في تعريف 'الحديث' عند أهل النظر أن الخبر مرادف للحديث. وهو القول المعتبر. ففروا من ورطة وأوقعوا إلى آخر لكونهم راجلين من أصول حديث ابن حجر، عاطلين من استماع قواعد شرح نخبة الفكر. فها هو مرآة لأهل البصر ومبصر إلى حديث سيد البشر. فمن كان له سمع اعتبر، وكمن كان له عين يضع على الأنف عند النظر. ومن كان أعمى ألقى خلفه ويذر ويصلى يومئذ في سقر. وما أدراهم ما سقر؟ نودوا؛ خذوه فغلوه، ثم الجحيم صلوه. كيف وهم أعداء الرسول في دينه من فروع وأصول. إن هذا لهو البلاء المبين، لكل واعظ ينقل كل شيء عين اليقين، وليس لهم علم علم اليقين. ألا وهو الخسران المبين، حق اليقين. وإنما أطنبنا الكلام في هذا المقام لتشارك العلماء [٣٧آ] الكبار مع العوام. وهو من مزالق الأقدام. فعليك بالجد والإهتمام والبصيرة والإنصاف حتى تدخل الجنة بسلام. وليكن بهذا آخر الكلام ونهاية المرام، مصليا على أشرف الخلق سيد الأنام وعلى آله وأصحابه وأحزابه الكرام. ولنبدأ بقية التعاريف حتى يكون كتابي أحسن المظام. فنقول:

[١) التبصرة، ٢٦١/١؛ ٢) هذا قول شريك بن عبد الله القاضي. يذكر أن ثابت بن موسى الزاهد (ت.٢٢٩) دخل على شريك وهو يملي حديثا. فلما فرغ شريك من إملاء الإسناد سكت ليكتب المستملي. فحينئذ نظر إلى ثابت وقال: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" قاصدا بذلك ثابتا لزهده وورعه. فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد. فكان يحدث به. فوقع بذلك شبه الوضع من غير قصد.

روى ابن ماجه هذا الحديث في سننه ("الإقامة"، ١٧٤)؛ ٣) التقريب، ٢٧٤/١؛ ٤) فرقة تنسب لأبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥؛ ٥) التقريب، ٢٧٤/١، ٢٨٣-٢٨٤].

الموضوعات: هو كتاب يشتمل على الأحاديث الموضوعة باحثا عن الأحوال من حيث الاتفاق والاختلاف والاختلال، ومن حيث الرد والقبول عند أئمة الحديث والفحول، مرتبا بحروف معجم كـ موضوعات علي القاري[١] والدرر المنتثرة للحافظ السيوطي[٢] وملجأ الواعظين عن افتراء الكاذبين ترتيب موضوعات الصاغاني للفقير. أو مبوبا على أبواب الفقه كـ موضوعات ابن الجوزي[٣] واللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للحافظ السيوطي[٤]. وذلك صغير وكبير ومتوسط. ملكت المتوسط بخط السيوطي في صدره، والصغير والكبير في ميرزازاده [٥]، ليس له الحسنى وزاده. أو غير مرتب [٣٧ب] كـ موضوعات الصاغاني[٦].

[١) الموضوعات الكبرى لعلي بن سلطان محمد القاري (ت.١٠١٤) طبع بعنوان الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة وبتحقيق محمد الصبغ غير مرة؛ ٢) الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي (ت.٩١١)، ليس موضوعه الأحاديث الموضوعة، كما ينبئه اسمه. بل هو في الأحاديث المشتهرة أي المنتشرة بين الناس صحيحة كانت أو ضعيفة أو موضوعة. والكتاب طبع غير مرة؛ ٣) كتاب الموضوعات لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت.٥٩٧) طبع سنة ١٣٨٦/١٩٦٦ بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان في ثلاث مجلدات؛ ٤) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي طبع بمصر في مجلدين؛ ٥) في هذه الطبقة ميرزازاده اثنان؛ شيخ الإسلام ميرزازاده محمد بن ميرزا محمد (ت,١١٤٧) وأخوه الصغير ميرزازاده أحمد نيلي. لعل المراد به هنا شيخ الإسلام ميرزازاده، لأنه كانت بإستانبول مكتبة خاصة له؛ ٦) موضوعات الصاغاني لأبي الفضائل الحسن بن محمد الصاغاني (ت.٦٥٠) طبع بالقاهرة سنة ١٤٠٠ بتحقيق نجم عبد الرحمن خلف].

الموقوف: ما يروى عن الصحابة –رضي الله عنهم- من أقوالهم وأفعالهم. ولا يتجاوز به إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم-. كذا عرفه الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري الشافعي[١]. وقال النووي في التقريب: " الموقوف هو المروي عن الصحابة قولا لهم أو فعلا أو نحوه متصلا كان أو منقطعا. ويستعمل في غيرهم مقيدا فيقال؛ 'وقفه فلان على الزهري' ونحوه"[٢]. انتهى. وقال العلامة الشيخ عبد الله بن بهاء الدين الشنشوري الشافعي الفرضي: "الموقوف ما قصر على صحابي سواء اتصل السند أو انقطع". واختار الحافظ أبو عبد الله المقدسي في شرح قصيدة الإشبيلي وسيد السند[٣] –قدس سره الصمد- تعريف ابن الصلاح. وعرف الحافظ عز الدين ابن جماعة في شرح القصيدة الإشبيلية حيث قال فيه بعد الموقوف: "وحده ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل". انتهى.

[١) علوم الحديث، ٤١-٤٢؛ ٢) التقريب، ١٨٤/١؛ ٣) ظ.تعريفات سيد، ١٦٠. وقارن بـ فتح المغيث، ١٠٣/١؛ تدريب الراوي، ١٨٤/١؛ علي القاري، ١٨٩،١٩٠].

فصل الهاء بعد الميم

المهمل: وهو من كثرت أسماؤه فيذكر بغير المشهور فيظن أنه آخر. كذا عرف شيخنا محدث قسطنطينية ومسند أياصوفية الكبي محمد بن همات –سهله الله جميع المهمات- في نتيجة النظر في [٣٨آ] الأثر.

[قارن بـ فتح المغيث، ١٤٤/١، ٢٥٥/٣؛ تدريب الراوي، ٣٢٧/٢؛ علي القاري، ٢٠٥،٧١، ٢٢٤].

باب النون

الناسخ من الحديث: هو حديث يابت متأخر يرفع به الحكم الشرعي السابق الثابت بحديث مثله. كذا استنبطت من الأصول.

[قارن بـ فتح المغيث، ٧٨/٣؛ علي القاري،١٠١، ١٠٢؛ الباعث الحثيث، ١٦٩].

النازل: هو ما كثر رجاله. كذا ذكر في 'الإسناد العالي' نقلا عن شرح القصيدة الإشبيلية.

[قارن بـ تدريب الراوي، ٢٤٧/٢؛ الباعث الحثيث، ١٥٩].

النزول: هو كثرة الرجال في السند. وهو القول المعتمد. وهذا من مقولة الإضافة. فإن العلو والنزول والكثرة والقلة أمر نسبي. لكن الظ[1] أن بين النزول والعلو والكثرة والقلة تقابل تضاد. والله أعلم بحقيقة المراد.

[(١) هذا اللفظ مختصر 'الظاهر'. قارن ما قيل في 'النزول' بـ فتح المغيث، ٣/ ٢٣؛ تدريب الراوي، ١٧١/٢؛ علي القاري، ١٩٨؛ الباعث الحثيث، ١٦٠، ١٦٤].

النسخ:رفع الشارع حكما منه متقدما بحكم متأخر. كذا عرف النووي في التقريب[1]. وعرف شيخنا في شرح خلاصة نخبة الفكر ونتيجة النظر في علم الأثر حيث قال: "والنسخ رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه. والناسخ ما دل على الرفع المذكور". أقول: هذا ألطف مما تقدم، والله تعالى أعلم. وقال سيد السند: "النسخ، في اللغة، الإزالة ة النقل، وفي الشرع، هو أن يرد دليل شرعي تراخيا [٣٨ب] عن دليل شرعي مقتضيا خلاف حكمه. فهو تبديل بالنظر إلى علمنا وبيان لمدة الحكم بالنظر إلى علم الله تعالى. وقيل؛ النسخ رفع الحكم الثابت بخطاب الشرع". انتهى كلامه في التعريفات[2].

[(١) التقريب، ١٩٠/٢؛ ٢) تعريفات، ١٦٣. وقارن بـ فتح المغيث، ٥٩/٣؛ تدريب الراوي، ١٨٩/٢؛ علي القاري، ١٠١؛ الباعث الحثيث، ١٦٩].

باب الواو

الوجادة: وهي مصدر لـ'وجد' مولد غير مسموع من العرب. وهي أن يقف الراوي على أحاديث بخط راويها، لا يرويها الواجد فيقول؛ 'وجدت' أو 'قرأت بخط فلان عن فلان' أو 'في كتابه بخطه ثنا فلان' سائقا الإسناد المكتوب بذلك الخط إذا وثق بأنه خطه أو كتابه. وإلا فليقل؛ 'بلغني عن فلان' أو 'وجدت عنه' أو 'قرأت في كتاب أخبرني فلان أنه بخط فلان وظننت أنه خط فلان' ذاكرا كتابه وكاتبه. وإن كان ناقلا من تصنيف فلان فلا يقال؛ 'قال فلان' إلا إذا وثق بصحة النسخة بالمقابلة, وإلا فليقل؛ 'بلغني عن فلان' أو 'وجدت في نسخة كذا'. انتهى كلام النووي في التقريب[1]. ثم قال: "و اختلف في العمل بالوجادة عند حصول الثقة. والصحيح الجواز". والله أعلم.

[(١) التقريب، ٦٠/٢-٦٣؛ ٢) نفس المرجع, ٦٣/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٣٥/٢؛ تدريب الراوي، ٦٠/٢؛ الباعث الحثيث، ١٢٧].

الوحدان: وهو من لم يرو [عنه] إلا واحد. كذا عرفه الحافظ [٣٩آ] ابن حجر في شرح نخبة الفكر[1].

[(١) نزهة النظر، ٥١. وقارن بـ فتح المغيث، ١٨٧/٣؛ تدريب الراوي، ٢٦٤/٢].

الوصية: هي أن يوصي عند موته أو سفره بكتاب يرويه. فجوز بعض السلف للموصى له روايته عنه وهو غلط. والصواب أنه لا يجوز. كذا ذكره النووي في التقريب[1]. وقال الحافظ العراقي في شرح الألفية: روى الرامهرمزي من رواية حماد بن زيد [ت.١٩٧ أو ١٧٩] عن أيوب [ت.١٣١] قال: "قلت لمحمد بن سيرين [ت.١١٠]؛ 'إن فلانا أوصى لي بكتبه أ فأحدث بها عنه؟'. قال؛ 'نعم'. ثم قال لي بعد ذلك؛ 'لا آمرك ولا أنهاك'. قال حماد: "و كان أبو قلابة [توفي نحو ١٠٤] قال؛ 'ادفعوا كتبي إلى أيوب [ت.١٣١] إن كان حيا. وإلا فأحرقوها". وعلله القاضي عياض [ت.٥٤٤] بأن في دفعها له نوعا من الإذن وشبها من 'العرض' و'المناولة'. قال: "وهو قريب من الضرب الذي قبله" أي الإعلام. وقال ابن الصلاح: "وهذا بعيد جدا. وهو إما زلة عالم أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة". وقال: "إنه لا يصح تشبيهه بقسم 'الإعلام' وقسم 'المناولة'"[2].

[(١) التقريب، ٥٩-٦٠؛ ٢) التبصرة، ١١٠/٢. وقارن بـ فتح المغيث، ١٣٣/٢؛ تدريب الراوي، ٥٩/٢؛ الباعث الحثيث، ١٢٦].

انتهى كلام. وليكن بهذا آخر الكلام بعون الكريم العلام.

و قد بدأ مصنفه ترتيب تلك المعرفات من الكتب المعتمدة ليلة المعراج ممتدا إلى [٣٩ب] الأسبوع بحيث كاد له انطفاء السراج. ثم تركت وأخرت مقدار أسبوع كي يزاد النور ويزال سيلان الدموع. ثم باشرت التسويد مقدار أسبوعين مع التبييض بلا شك ولا مين. حتى ختمت عند الضحوة الكبرى ليلة الخامسة عشر، هي ليلة البراة طالبا من الله ألوان البراة. ثم كتبت ثانيا بعد العيد هدية لمولانا صدر الروم الراغب إلى أرباب العلوم الشيخ مصطفى دري زاده[1] –أرقى الله مراتبه في الدارين وزاده–. ثم كتبت ثالثا لمن رام واشتاق وأظهر فيه غاية الإشتياق، وإلا فهو لي على الإطلاق. ثم كتبت ـــ[2] الفقير السيد حامد بن الشيخ يوسف يوم الأحد من عاشر ذي القعدة سنة ١١٦٥.

[(١) هو مصطفى بن محمد بن إلياس الحنفي دري زاده، توفي سنة ١١٨٨ وكان فقيها؛ ٢) سود هذا المكان في الأصل].

مراجع التحقيق

الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة لنور الدين علي بن محمد القاري، بتحقيق محمد الصباغ، بيروت، ١٣٩١/١٩٧١، ٥٧٦ ص.

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي، إستانبول، ٢ ج.

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر، بيروت، دون تاريخ، ٢٥٢ ص.

التبصرة والتذكرة للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، بتحقيق محمد بن الحسين العراقي الحسيني، بيروت، دون تاريخ (أوفست من طبع فاس، ١٣٥٤؟)، ٣ج.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، بدون تاريخ، ٢ج.

الترمذي: ظ. سنن الترمذي.

تعريفات سيد للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، قسطنطينية، ١٣٠٧، مطبعة الحاج حسين أفندي، ١٨٨ ص.

"**السيد حامد الباندرماوي (١١١١-١١٧٢/١٦٩٩-١٧٥٨ أو ١٧٥٩) وأثره عقود الدرر في حدود علم الأثر**"

الملخص: حامد بن يوسف الباندرماوي عالم عثماني، يقال إن نسبه ينتهي إلى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. رحل إلى سوريا ومصر والحجاز بعد تحمله العلم في مسقط رأسه إستانبول، وبعد عودته إليها إشتغل بالتدريس والكتابة والإرشاد. توفي في مدينة باندرما بجنوب بحر مرمرة. يقول البندرماوي إنه ألف ثمانين كتابا، ولكن لم يصل إلينا منها إلا خمسة كتب فقط. منها عقود الدرر الذي حققناه وعلقنا عليه. وهو معجم مصطلحات الحديث. وهو أول كتاب صنف في هذا المجال، جمع المؤلف فيه ١٦٧ اصطلاحا على الترتيب الهجائي من ١٨ كتابا.

عطف: عبد الله آيدينلي، "السيد حامد الباندرماوي (١١١١-١١٧٢/١٦٩٩-١٧٥٨ أو ١٧٥٩) وأثره عقود الدرر في حدود علم الأثر "، مجلة بحوث الحديث، المجلد ١، العدد، ٢، ٢٠٠٣، ص. ٦٧-١١٢.

كلمات المفتاح: العلماء العثمانيون، المحدثون العثمانيون، مصطلح الحديث، حديث، حامد بن يوسف الباندرماوي.

"es-Seyyid Hâmid el-Bandırmavî (1111-1172/1699-1758 veya 1759) ve *'Ukûdü'd-dürer fî 'ilmi'l-eser* Adlı Eseri"

Özet: Bandırmalı Hâmid b. Yûsuf (1111-1172/1699-1758 veya 1759), Hz. Peygamber'in soyundan geldiği bildirilen bir Osmanlı âlimidir. İstanbul'daki öğreniminden sonra Suriye, Mısır ve Hicaz bölgelerine ilim öğrenmek gayesiyle yolculuklar yapmıştır. Bu yolculuklarının ardından İstanbul'a dönmüş ve orada ilmi ve dini faaliyetlerini sürdürmüştür. Sayısı 80'e varan eserlerinden günümüze sadece 5 tanesinin ulaştığı anlaşılmaktadır. Bu eserlerden birisi olan *Ukûdü'd-dürer*, bir hadis ıstılahları sözlüğü olup alanındaki ilk eserdir. Bandırmalı bu eserinde, 18 usul kitabından derlediği 167 ıstılahı harf sırasında zikrederek haklarında bilgi vermiştir.

Atıf: Abdullah AYDINLI, "es-Seyyid Hâmid el-Bandırmavî (1111-1172-1699-1758 veya 1759) ve Eseruhû *'Ukûdü'd-dürer fî 'ilmi'l-eser*" (Arapça), *Hadis Tetkikleri Dergisi* (*HTD*), I/2, 2003, 67-112.

Anahtar kelimeler: Osmanlı alimleri, Osmanlı hadisçileri, Istılah sözlüğü, Hadis, Bandırmalı Hâmid b. Yûsuf.

تقريب النواوي لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (مع تدريب الراوي السابق ذكره).

تكملة الشقائق في حق أهل الحقائق لفندقلي اسماعيل أفندي، نشر الأستاذ المساعد الدكتور عبد القادر أوزجان، إستانبول، ١٤٠٩/١٩٨٩.

توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح الجزائري الدمشقي، بيروت، دون تاريخ (أوفست من طبع مصر، ١٣٢٨)، ٤١٩ ص.

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة، دون تاريخ، المكتبة السلفية، ٢ ج.

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للحافظ الخطيب البغدادي، بتحقيق الدكتور محمود الطحان، الرياض، ١٤٠٣/١٩٨٣، مكتبة المعارف، ٢ ج.

سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، ٢ ج.

سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، بتحقيق أحمد محمد شاكر وصاحبيه، دون تاريخ، ٥ ج.

شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، بتحقيق الدكتور محمد سعيد خطيب اوغلي، آنقره، ١٩٧١، مطبة جامعة آنقره، ١٩١-٥٠ ص.

صحيح مسلم بشرح النووي لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مصر، دون تاريخ، ١٦ ج.

عثمانلي مؤلفلري لبروسه لي محمد طاهر، إستانبول، ١٣٣٣، مطبعة عامرة.

علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيق نور الدين عتر، بيروت، ١٩٧٢، مؤسسة العلمي للمطبوعات، ٤٢٩ ص.

علي القاري على شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر لعلي بن سلطان محمد الهروي القاري، دار السلطنة السنية العثمانية، ١٣٢٧، مطبعة أخوت، ٢٦٩ ص.

فتح الباقي على ألفية العراقي لزكرياء بن محمد الأنصاري السنكي الأزهري الشافعي (بهامش التبصرة والتذكرة السابق ذكره).

فتح المغيث شرح ألفية الحديث محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، القاهرة، ١٣٨٨/١٩٦٨، مطبعة العاصمة، ٣ج.

قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد التهانوي، بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، ١٣٩٢/١٩٧٢، مطابع دار القلم، ٥٥٣ ص.

معالم السنن شرح سنن أبي داود لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، بتحقيق الأستاذ عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، ١٤١١/١٩٩١، دار الكتب العلمية، ٤ج.

معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، بيروت.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (استانبول)، ١٣٠٥، مطبعة خلوصي أفندي، ٩٦ ص.

هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، استانبول، ١٩٥١.

C. Brockelman, *GAL S.*